النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ ⵓⵎⴰⵙⵙ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 565 ■ من 18 الى 24 يوليوز 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الجامعة المغربية: مشاريع إصلاح تكرس أزمة التعليم

09 08 07

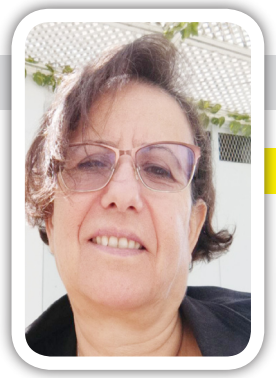

ضيف العدد

زهرة حاكيمي:

من يريد النضال بجدية ضد اضطهاد النساء يجب أن ينظم نفسه في النضال من أجل الشيوعية وبناء مجتمع يستطيع فيه النساء والرجال العيش حياة إنسانية دون تمييز ودون اضطهاد.

15

حق الإضراب:

هيمنة المنطق الرأسمالي

05

عاملات وعمال شركة «سيكوميك» :

مأساة في دولة تترأس مجلس حقوق الإنسان

06

كلمة العدد:

في الحاجة إلى تطوير الحراكات الشعبية بالمغرب

تعددت أشكال النضال الديمقراطي في المغرب واختلفت بين منطقة جغرافية وأخرى، بين فئة اجتماعية وأخرى.وقد تم اغناء الساحات بما أصبح يعرف بالحراكات الشعبية التي تنوعت مطالبها لتشمل مختلف الحاجيات الاجتماعية الملحة بكل أبعادها. لكنها تبقى بنفس المعنى ونفس المضمون وذات الانتشار الجغرافي عينه،عندما لا تحقق تقدما نحو تحقيق مكتسبات ملموسة.

يعتبر الحراك من التعبيرات الهامة عن طبيعة ومستوى علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، ويتخذ أشكالا راقية و حضارية كلما كانت البنية الحاضنة لهذا الحراك تتوفر فيها شروط لائقة من حريات وعلاقات تسودها الديمقراطية.انه بمعنى آخر نضال مكونات المجتمع المدني الحقيقي المتشكل من تنظيمات ذاتية للجماهير في الأحياء و الوحدات الإنتاجية، ومن جمعيات و نقابات و أحزاب سياسية مستقلة عن الدولة.أي المتواجدة بطبيعتها و موقعها الاجتماعي في تناقض مع النظام المخزني.

لعل الاشكال يتمثل بالأساس في طبيعة الصراع الذي يمارس في مستويات إيديولوجية، سياسية، اقتصادية.و حيث أن الدولة نظامها امخزني لا تعير لائحة المطالب أي اهتمام،بل تمعن في تردي الأوضاع ومراقبتها بهواجس أمنية صرفة.ذلك أنها «أي الدولة» تلك الهيمنة الطبقية التي تقوم على إخضاع طبقة لطبقة أخرى بواسطة احتكار وسائل العنف و الأدوات الإيديولوجية لممارسة السلطة على المجتمع، بتوظيف « القانون و النظام العام،الأطماع الخارجية أو الدين وغير ذلك» لتلطيف صراع الطبقات.في اطار من دولة المخزن،التي من خصائصها اعتماد نظام حكم فردي مطلق، الحكومة والبرلمان مجرد مؤسسات صورية، لا صلاحيات لها في المراقبة والسؤال. بنظام حكم استبدادي يرفض أي مشروع سياسي خارج عن مشاريع الماقيا المخزنية. الدولة، تعتمد نظاما رأسماليا تبعيا، قائم على الريع والنهب خارج أية مراقبة شعبية.

ان تخلف الممارسة السياسية ببلادنا مكن من تشويه صورة السياسي ليبقى المخزن نفسه الفاعل الرئيسي و المنقد الوحيد من الفقر والمبشر الحقيقي بالنماء والازدهار. في الوقت الذي ستتحمل القوى المناضلة عبئ عمل شاق من أجل استرجاع الصورة المشرقة التي افتقدها العمل السياسي كعمل نبيل وانخراط تطوعي قوي في الحياة اليومية للفلاح الفقير والعامل المسلوب والمستغل والمواطن الذي سلبت إرادته.

يبقى واجب انخراط القوى السياسية المناضلة في الهموم اليومية للجماهير الشعبية و الاهتمام بشؤونهم بدءا بقضايا الأحياء الشعبية وأحزمة المدن الكبرى، بقضايا النضال ضد البطالة والتهميش والفقر...، وفي النضال من أجل فرض دور فعال للمعارضة الحقيقية للمخزن وتنظيم الحراك في الشارع بما يجدد الثقة في النضال الديمقراطي الشعبي، ستكون القوى الديمقراطية قد استرجعت زمام مبادرتها و ساهمت في الحد من تلوث المشهد السياسي والمدني في بلادنا من جهة وبالرقي باشكال النضال الشعبي وتنظيمه بما يمكنه من احراز وتحقيق المطالب التي تأسس من أجلها.

كما أن مهمة تأطير هذه المعارك الاجتماعية تتطلب المزيد من البحث في كيفية وضع قائمة المطالب الممكن انتزاعها في ظل الوضع القائم ومن هنا تنتصب قضايا النضال الديمقراطي العام وهو المشترك بين الحركة السياسية والحركة الديمقراطية بمكوناتها الحقوقية، والنقابية و النسائية والشبيبية. وحاجة الحراك الى «قيادة» ومستوى تنظيمي لتدبير وتسيير مستجدات و معطيات عديدة قي سيرورة الحراك:الحوار أو التفاوض- مهام التعبئة- وتحديد قائمة المطالب وأولوياتها- إعلام الحراك...وكل ذلك يتدرج في سياسة محكمة تكون الأرضية الأساسية التي يستند عليها الحراك، وتلتزم بها قيادته وكل ذلك ضمن معادلة متوازنة بين مجموع المطالب الاجتماعية في أبعادها السياسية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

المكتب المركزي للجمعية يدين بقوة الهجوم القمعي الذي استهدف القافلة الحقوقية بسوق السبت

في بيان له إثر الهجوم القمعي الشرس الذي تعرضت له القافلة الحقوقية السلمية التضامنية مع مناضلي/ات الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمدينة سوق السبت، التي تم تنظيمها يوم أمس الأحد 14 يوليوز الجاري، تحت شعار "وحدة الصف سلاحنا في مواجهة القمع المخزني" المكتب المركزي للجمعية، يؤكد على الحق المشروع في الاحتجاج السلمي ويدين بقوة الهجوم القمعي الذي استهدف القافلة الحقوقية بمدينة سوق السبت

تعرضت القافلة الحقوقية السلمية التضامنية مع مناضلي/ات جمعيتنا بمدينة سوق السبت، التي نظمها المكتب المركزي يوم أمس الأحد 14 يوليوز الجاري، تحت شعار "وحدة الصف سلاحنا في مواجهة القمع المخزني"، لهجوم قمعي شرس، تمثلت مجرياته في الضرب والركل والدفع ومختلف أشكال العنف، وهو القمع الذي نتجت عنه إصابة العديد من المناضلين/ات بأضرار جسمية متنوعة، بمن فيهم/ن رئيس الجمعية الرفيق عزيز غالي وعدة قيادات وطنية وجهوية ومحلية، وهو ما استدعى نقلهم/ن إلى المستشفى لإجراء الفحوصات وتلقي الإسعافات الأولية.

إن المكتب المركزي، إذ يعبر عن تضامنه التام مع جميع المناضلين/ات ضحايا هذا الهجوم القمعي المخزني، فإنه:

– يدين، بأشد العبارات، هذا الهجوم المخزني الذي يتزامن مع الذكرى العاشرة لانطلاق الهجمة المخزنية على جمعيتنا، والذي يندرج، في سياق التضييق على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ضمن مخطط الدولة المخزنية الرامي إلى الإجهاز على الحقوق والحريات، وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم وحرية الاحتجاج السلمي؛

– يحيي عاليا صمود مناضلات ومناضلي الجمعية وعموم المشاركات والمشاركين في قافلتها التضامنية، في وجه قوات القمع ودفاعهم/ن وتشبثهم/ن القويين بحقهن/م في الاحتجاج السلمي مهما كلفهن/م ذلك من تضحيات؛

– يؤكد أن مختلف أشكال التضييق على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعلى مناضلاتها ومناضليها، والتي لم تنل من صمود الجمعية طيلة 45 سنة من وجودها، لن تثنيها عن الاستمرار في أداء رسالتها النبيلة وفي نضالها الكفاحي المشروع دفاعا عن حقوق الإنسان وفضحا لكل الانتهاكات التي تطالها مهما كان مصدرها؛

– يجدد تضامنه مع مناضلي فرع الجمعية بسوق السبت، ويثمن ويتبنى عملهم في الدفاع عن حقوق المواطنين/ات وفضح الفساد والتزوير، ويطالب بوقف ملاحقتهم بتهم كيدية؛

– يستهجن أسلوب تسخير "جمعيات" ارتزاقية لتبييض ومباركة انتهاكات السلطات لحقوق الإنسان وللدفاع عن الفساد والمفسدين، ولمحاولة النيل من سمعة ومصداقية جمعيتنا وصورتها المشرِّفة على المستويين الدولي والوطني؛

– يحيي ويشكر جميع الهيئات والفعاليات الديمقراطية التي شاركت في القافلة وعبرت عن تضامنها مع الجمعية أثناء وبعد الهجوم القمعي عليها؛

– يدعو مناضلات ومناضلي الجمعية وكافة نصيرات وأنصار حقوق الإنسان إلى المزيد من التعبئة والنضال الوحدوي للتصدي للهجمة المخزنية على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي؛

– يعلن أنه يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ ما سيراه مناسبا للرد على هذا الهجوم القمعي بالوسائل والإجراءات الملائمة

المكتب المركزي
بتاريخ 15 يوليوز 2024

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تدين السلوك الأرعن لعميد كلية العلوم بنمسيك وتتضامن مع ضحايا قمع القافلة التضامنية بسوق السبت

تابع المكتب الوطني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بغضب شديد السلوك الأرعن لعميد كلية العلوم بنمسيك بعدما رفض تسليم جائزة تخرج لإحدى الطالبات المتفوقات بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بحجة ارتداءها للكوفية الفلسطينية. وهو السلوك الذي يفضح حجم الاختراق الصهيوني لمواقع المسؤولية بالمؤسسات الرسمية للدولة، حيث أصبح ينظر بعض المسؤولين لكل أشكال التضامن مع فلسطين بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون، وهو ما تؤكده المحاكمات والمتابعات الجارية حاليا لعدد من مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

كما تابع المكتب الوطني القمع الوحشي والهمجي الذي تعرضت له مسيرة احتجاجية سلمية بمدينة سوق السبت نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تضامنا مناضلي الجمعية الذين يتعرضون للمتابعة والتضييق من طرف الأجهزة الأمنية بالمنطقة.

وبناء على ما سبق يعلن المكتب الوطني ما يلي:

• إدانته للسلوك الأرعن لعميد كلية العلوم ببنمسيك الذي يمس حرية اللباس لطالبة وحرية الاختيار، ويؤكد على ضرورة النضال المنظم والدؤوب للقوى الشبابية والطلابية والفعاليات الثقافية والأكاديمية الحرة لمجابهة التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني المجرم.

• إدانته للتدخل القمعي في حق المسيرة الاحتجاجية بسوق السبت، ويتضامن مع ضحايا التدخل الهمجي ومن بينهم رئيس الجمعية الرفيق عزيز غالي ومحمد زندور عضو لجنتها الإدارية.

• إفتخاره بتشبث الطالبة بحقها في التعبير السلمي عن قناعاتها وعن حقها في الاختيار. وكذا موقف باقي الحضور الذي ساند موقف الطالبة من طلبة وأساتذة وباحثين وأباء وأمهات ومسؤولين بالكلية.

• دعوته كل المغاربة والمغربيات خصوصا الشباب والشابات إلى إرتداء الكوفية الفلسطينية، في كل المناسبات وبشكل يومي، ووضع الأعلام الفلسطينية في السيارات... ويعبر عن استعداده للمشاركة والتفاعل مع جميع المبادرات الشبابية من أجل تكريس ثقافة التضامن مع الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم.

المكتب الوطني: 15 يوليوز 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين قمع مسيرة شغيلة قطاع الصحة

دعا التنسيق النقابي لشغيلة قطاع الصحة العمومية إلى النزول إلى الرباط قصد تنظيم مسيرة وطنية لإسماع صوتها ضد ما تتعرض له من حيف وتهميش ممنهجين. فقطاع الصحة العمومية، مثل قطاع التعليم العمومي يخضعه النظام لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي يستهدف تفويتهما إلى الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، لذلك يتم تخريبهما عبر إخراج قوانين مجحفة في حق شغيلة القطاعين. وقد أصدر حزب النهج الديمقراطي العمالي بلاغ يعبر فيه عن تضامنه مع الشغيلة وادانته للقمع الشرس للمسيرة جاء فيه:

يوم الأربعاء 10 يوليوز 2024، توافدت أعداد كبيرة من شغيلة قطاع الصحة العمومية، استجابة لنداء التنسيق النقابي لتنظيم مسيرة وطنية بالرباط، وهو ما واجهته الدولة بقمع شرس باستقدام أعداد كبيرة من مختلف ألوان القوات القمعية مستعملة خراطيم المياه وقمع المتظاهرين والمتظاهرات في هذه المسيرة السلمية والحضارية لأطر وموظفي قطاع الصحة العمومية، الذين يعانون من التدهور الخطير لشروط العمل في المستشفيات والمراكز الصحية، الشيء الذي يجعلهم عاجزين عن تلبية مطالب الأعداد الهائلة من المرضى الذين يتوافدون على هذه المؤسسات الصحية، مقابل ذلك يقدم النظام كل الدعم والتسهيلات الضرورية لبناء المصحات الخصوصية وتجهيزها، كما هو الشأن للمدارس والمعاهد الخصوصية. يتم كل هذا في انتظار تفويت المؤسسات العمومية للصحة والتعليم. إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ يحيي النضال الوحدوي لشغيلة قطاع الصحة العمومية، يدين سياسة القمع والتنكيل التي تتعرض لها بهدف محاولة ثنيها عن الاحتجاج والمطالبة بحقوقها المشروعة، كما يدين سياسات تخريب وتصفية القطاعين العموميين للصحة والتعليم عبر نهج خطة القمع والترهيب، التي لن تزيد المتضررين إلا صمودا وثباتا على مطالبهم المشروعة.

كما يعلن عن تضامنه القوي مع معركة طلبة الطب والصيدلة، ويطالب بالاستجابة الفورية لمطالب الطلبة الأطباء والصيادلة والحيلولة دون فرض السنة البيضاء وإضاعة الزمن التعليمي لهؤلاء الطلبة.

10 يوليوز 2024
المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

الائتلاف الحقوقي يطالب بإعمال القانون واحترام تطبيقه ووفاء المغرب بالتزاماته الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان

وجه الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس النيابة العامة يطالب فيها بإعمال القانون واحترام تطبيقه ووفاء المغرب بالتزاماته الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان جاء فيها:

يتابع الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان بكثير من الإنشغال والقلق التضييقات والإعتداءات التي تمس الحقوق والحريات ، والتي يبقى ضمن ضحاياها المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان ، وعموم المواطنات والمواطنين ، الذين يسعون بشكل سلمي وحضاري للتعبير عن آرائهم أو مطالبهم، تماشيا مع ما يضمنه لهم دستور المغرب في بابه الثاني ،المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية ، وبما هو منصوص عليه في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وخصوصا العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المصادق عليهما من طرف بلادنا.

ولقد بثنا نلحظ من ضمن ما نلحظ ما يلي :

أولا: أن الإشكال الحقيقي هو المصادرة المستمرة للحق في الاحتجاج السلمي، ولحرية الصحافة، ولحرية الرأي والتعبير في كل ما يخالف السياسات العمومية والتزامات المغرب الدولية، في مجال احترام الحقوق والحريات.

ثانيا: المفارقة في الموقف المتشدد للنيابة العامة، في حق من الحقوق الدستورية، وهو الحق في التعبير والرأي المخالف، واستعمال سلطة الملاءمة التي تتمتع بها النيابة العامة، للإضعاف والتضييق من إعمال حقوق الانسان، بدلا من تضييق مكانة وسبل انتهاكاتها.

ثالثا: التطور السلبي للسياسة الجنائية التي تسيء لما اتى به الدستور، والتي تجعل من النيابة العامة ، مطحنة مسطرية تقذف بالمواطنين للسجون، بمتابعات لتبييض محاضر الضابطة القضائية، التي اصبحت مكانتها تنافس اوتتزاحم مع مكانة القضاء الواقف، مما يخيم على متابعات نشطاء وفاعلين حقوقيين بالتوجه الانتقامي، وهذا ما يحمل النيابة العامة مسؤولية ليس فقط فتح المتابعات، اعتمادا على محاضر الضابطة القضائية ، بل ومسؤولية ما تؤول اليه غالبا محاكمات المتابعين التي تطرح بدورها طبيعة المحاكمات ومدى تأسيسها على قواعد المحاكمة العادلة.

رابعا: ان هذه التعديات التي تنتهك حقوق الافراد والجماعات هي من تدفع ضحاياها، للتوجه للمؤسسات الحقوقية الدولية التي تراقب اوضاع حقوق الإنسان بالمغرب والتي من بينها المقررين المعنيين بحرية الرأي والتعبير، والمعنيين باستقلال القضاء والمحاماة، ولمجلس حقوق الانسان ضمن التقارير الموازية، وغيرها من الإمكانيات التي أضحت آليات مساءلات سياسية للممارسات المخلة بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان.

وبناء على ما تقدم فإننا نبسط أمامكم السيد رئيس النيابة العامة بعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر، وهي كالتالي

اولا: حالة الناشط الحقوقي محمد النوحي، الرئيس السابق للهيئة المغربية لحقوق الإنسان، وعضو الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، المتابع بتهمة التجمهر غير المرخص به من طرف النيابة العامة لدى المحكمة الإبتدائية بتمارة، على خلفية مشاركته في الوقفة السلمية الاحتجاجية التي دعا اليها مجموعة من ضحايا ودادية تسمى الالفة بجماعة الهرهورة، وذلك في إطار المهام التي ينهض بها في اطار التنسيق الوطني لضحايا مافيا العقار والودايات السكنية بالمغرب .

ثانيا: ملف متابعة رئيس فرع الهيئة المغربية لحقوق الإنسان بالخنيشات الناشط الحقوقي علي نانة ، والذي حكم ابتدائيا بسنة سجنا نافذة وغرامة قدرها 20000،00 درهما بتهمة التشهير على خلفية فضحه لخروقات مسيري جماعة الخنيشات تبين صحة ادعاءاته بعد قرار عزل الرئيس ونائبه الثاني (ابنه) الأسبوع الماضي،وإحالة ملفه على المحكمة الإدارية .

ثالثا:متابعة نائب رئيس الهيئة المغربية لحقوق الإنسان الناشط الحقوقي يوسف بنصباحية الذي حكم ابتدائيا بسنة سجنا موقوفة التنفيذ والمتابع بتهمة التشهير على إثر تنظيم الهيئة لندوة صحافية ببنسليمان بدعوة من فلاحات وفلاحين صغار ادعت خلالها استيلاء شخص (محام بهيئة البيضاء) على أراضيهم اعتمادا على إراثة اتضح بعد أحكام قضائية ابتدائيا واستئنافيا ونقضا انها غير سليمة وتم سحبها وإلغاؤها .

رابعا: المتابعات الجارية في الملفات المرتبطة بمناهضة التطبيع ببلادنا ويتعلق الأمر ب:

- **المناضل سعيد بوكيوض الذي توبع في حالة اعتقال أمام المحكمة الابتدائية بالبيضاء وأصدرت عليه حكما بخمس سنوات سجنا نافذا، وخفضت محكمة الاستئناف بالبيضاء الحكم إلى ثلاث سنوات ،والملف لا زال لدى محكمة النقض بالرباط**
- **الملف الجاري أمام ابتدائية سلا والمتابع فيه13مناضلا متابعين في حالة سراح من بينهم عضوان من السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع على خلفية المشاركة في وقفة سلمية أمام متاجر كارفور بسلا مطالبين بمقاطعة المقاولات والشركات والعلامات التجارية المرتبطة بالكيان الصهيوني.**
- **المناضل مصطفى دكار الذي توبع في حالة اعتقال امام المحكمة الابتدائية بالجديدة وأصدرت عليه حكما بسنة ونصف حبسا نافذا والغرامة .**
- **المناضل عبد الرحمن زنكاض الذي توبع في حالة اعتقال امام المحكمة الابتدائية بالمحمدية واصدرت عليه حكما ب 5 سنوات سجنا نافذا.**
- **متابعة المناضل أبوبكر الونخاري المتابع في حالة سراح أمام المحكمة الابتدائية بالرباط.**
- **الناشط سفيان الشاطر المتابع في حالة سراح امام المحكمة الابتدائية ببركان والحكم عليه بغرامة قدرها 1000 درهم ، مع حرمانه من دخول الملعب لمدة شهرين.**
- **اعتقال الناشط محمد البراهمي المعروف ب « موفو» في إطار حراك واحة فكيك الرافض لقرار تفويت قطاع الماء الصالح للشرب ، والحكم عليه ب 9 أشهر سجنا نافذة، والحكم على الناشطة فاطمة زايد ب 6 أشهر موقوفة التنفيذ،**
- **متابعة الناشط المدون يوسف الحيرش في حالة اعتقال ، أمام المحكمة الإبتدائية بالقنيطرة والحكم عليه بسنة ونصف حبسا نافذا.**
- **متابعة ثلاثة من الأطر الصحية في حالة سراح أمام المحكمة الابتدائية بالرباط عقب حضورهم للمشاركة في المسيرة التي دعا لها التنسيق النقابي الوطني للأطر الصحية يوم الأربعاء 10 يوليوز 2024 والتي منعتها السلطات وسجل إفراط في استخدام القوة لمنع التنسيق النقابي الوطني من ممارسة حقه في التظاهر السلمي .**

وبناء على كل ما تقدم، فإننا نأمل ان تقوموا وفق صلاحياتكم بالإعمال الفعلي للقانون واحترام تطبيقه ووفاء المغرب بالتزاماته الدولية في مجال احترام حقوق الانسان ، وذلك بوقف كل هذه المتابعات التي تمس في الصميم حقوق الإنسان ببلادنا.

وفي الختام نطلب منكم تمكيننا من عقد لقاء معكم، قصد المزيد من احاطتكم بكل حيثيات وتفاصيل هذه الملفات،لتكونوا على بينة من هذا الأمر.

وفي انتظار التوصل بما يفيد التجاوب مع رسالتنا ، تقبلوا السيد رئيس النيابة العامة عبارات مشاعرنا الصادقة.

عن الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيآت حقوق

جامعة الفلاحة تدعو لتفعيل الاتفاقيات مع الوزارة وتتضامن مع العمال الزراعيين

سجلت الكتابة التنفيذية للجامعة بعض التقدم في تنفيذ التزامات وزارة الفلاحة ودعت لتفعيل باقي الاتفاقات، معبرة عن تضامنها مع عاملات وعمال صوفيا سود، وتدعو للتضامن مع الرفيق نور الدين البقال الكاتب العام لفرع الجامعة ببركان إثر متابعته الصورية، بسبب انحيازه للعمال الزراعيين وتأطير نضالاتهم في المنطقة جاء ذلك في بيان إثر اجتماع مكتبها التنفيذي جاء فيه:

انعقد يومه الأربعاء 10 يوليوز 2024 عبر وسيلة التناظر عن بعد الاجتماع الأسبوعي العادي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛ وبعد الوقوف على أهم المستجدات دوليا ووطنيا، وعلى مستوى الساحة النقابية والاجتماعية عموما، والتداول حول أهم أنشطة الجامعة خلال الأسبوع المنصرم، وتنفيذ البرنامج التنظيمي والتكويني، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تعلن ما يلي:

● تثمينها لمواصلة تنفيذ البرنامج التنظيمي وما يعكسه من تعبئة واستعدادات نضالية على مستوى مختلف مكونات الجامعة، من نقابات وطنية وفروع وتنظيمات فئوية وموازية للجامعة؛ واعتزازها بالنجاح الذي عرفته المحطات التنظيمية بالجهة الشرقية خلال الأسبوع الماضي)كرسيف، بركان، جرادة، وجدة(والملتقى الوطني الثالث لمتصرفي/ات القطاع الفلاحي وغيرها من الأنشطة؛ ودعوتها لمواصلة التعبئة والتحضير الجيد لكافة المحطات التنظيمية والتواصلية المقبلة؛

● وقوفها على نتائج اللقاء الذي جمع وفدا عن الكتابة التنفيذية للجامعة بالكاتب العام لوزارة الفلاحة ومدير الموارد البشرية يوم الخميس 04 يوليوز 2024، مسجلة بعض التقدم في تنزيل مجموعة من الاتفاقات والالتزامات المضمنة في محضري اللقاء مع وزير الفلاحة في 20 فبراير و02 أبريل المنصرمين (توقيع وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ووضعه في المسطرة التشريعية، التقدم الحاصل على مستوى ورش تعديل النظام الأساسي لمستخدمي وكالة التنمية الفلاحية..)، ومطالبتنا وزير الفلاحة بالسهر على تنزيل باقي الاتفاقات والالتزامات وعلى رأسها المصادقة الفورية ودون مزيد من التماطل على النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فتح واستئناف باقي أوراش تعديل الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية وموائمتها، أجرأة الاتفاقات بخصوص الزيادة في الميزانية المرصودة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية- قطاع الفلاحة وترشيد تسييرها، انصاف ضحايا الشطط في استعمال السلطة والتضييق على الحريات النقابية، والمساواة بين SMIG وSMAG...

● تنديدها الشديد بالمتابعة الكيدية للمناضل نور الدين البقال، الكاتب العام لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ببركان، والذي سيمثل أمام المحكمة الابتدائية ببركان يوم الثلاثاء 16 يوليوز، انتقاما منه لدفاعه المستميت عن حقوق العمال الزراعيين والطبقة العاملة عموما، ودعوتها كافة مناضلات ومناضلي جامعتنا ومنظمتنا الاتحاد المغربي للشغل، بفروع المنطقة الشرقية ووطنيا، وكافة القوى الحقوقية والديمقراطية إلى دعم نضال العمال دفاعا عن حقوقهم المشروعة والتصدي الوحدوي لمحاولات تجريم النضال والعمل النقابي بالمنطقة؛

● دعمها ومساندتها القوية لنضالات شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في دفاعهما المستميت عن المطالب العادلة والمشروعة لشغيلة المؤسستين وعلى رأسهما المصادقة الفورية على النظامين الأساسيين لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

● تضامنها مع معارك العمال الزراعيين ضحايا الشراكات الفاشلة في بركان والقنيطرة وسيدي قاسم ومشروع بلقصيري وتارودانت، ومطالبة وزير الفلاحة بإنهاء معانتهم بعد اطلاعه على تفاصيلها؛

● مساندتها المطلقة لصمود عاملات وعمال تعاونية صوفيا سود أمام مناورات الباطرونا في ظل تجاهل مفضوح للسلطات الشغلية والمحلية، وتأكيد استعداد الجامعة التام لمواصلة دعم معركة العاملات والعمال حتى انتزاع حقوقهم كاملة؛

● تضامنها القوي مع طلبة كليات الطب والصيدلة دفاعا عن مطالبهم المشروعة وفي مواجهة سنة بيضاء؛ وتنديدها الشديد بما تعرضت له المسيرة النضالية للتنسيق النقابي لشغيلة قطاع الصحة يومه الأربعاء 10 يوليوز بالرباط، من حصار وقمع عنيف، واعتزازها الكبير بصمود المناضلات والمناضلين وما أكدوا عنه من تشبث بمطالبهم المشروعة، مع تحيتها لنضالهم الجماعي المشترك وتثمينها لكل أشكال العمل الوحدوي على طريق الدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، كما هو الحال بقطاعات التعليم والجماعات الترابية والطرق السيارة وغيرها من القطاعات؛

● تأكيدها مجددا لدعمها اللامشروط للنضالات والمطالب المشروعة لمختلف الفئات من مهندسين ومتصرفين وتقنيين وحاملي الشواهد وبياطرة ومساعدين إداريين ومساعدين تقنيين ومحررين...، ولنضالات شغيلة قطاعات الصحة والجماعات الترابية والتكوين المهني وغيرها من القطاعات العمالية، ومع نساء ورجال التعليم الموقوفين من العمل بسبب ممارسة حقهم المشروع في الإضراب؛

● تثمينها لموقف مركزيتنا المعبر عنه من مشروع القانون التكبيلي للإضراب، وتأكيدها مجددا رفض الجامعة القاطع للمشروع المذكور وللتراجعات التي تستهدف ما تبقى من مكتسبات التقاعد ومدونة الشغل تحت يافطة «الإصلاح»، وتجديدها الدعوة لكل التنظيمات النقابية والقوى الصديقة للطبقة العاملة للوحدة الفعلية وإلى التعبئة الجماعية للمواجهة الميدانية للمخططات التراجعية الخطيرة للحكومة.

● دعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة لتكثيف دعم عمال تعاونية «كوباك» المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته المعتصمون أمام وكالة سلا لحوالي سنة، وللمضربين من بينهم عن الطعام لمدة 44 يوما في مواجهة جبروت إدارة هذه التعاونية؛ ومناشدتها مرة أخرى للمضربين عن الطعام لتعليق إضرابهم عن الطعام مؤقتا، من أجل سلامتهم ولإفساح المجال للاتصالات الجارية مع إدارة التعاونية؛

● اشادتها بالأداء المتميز والمواقف المشرفة للحركة النقابية الفرنسية إلى جانب حلفاء الطبقة العاملة وكافة القوى التقدمية، في مواجهة المد اليميني الفاشستي المتصهين، والتزامها وحلفائها بصد الهجوم النيوليبرالي على مكتسبات الطبقة العاملة وحماية حقوق المهاجرين، واستعدادهم لجعل الدولة الفرنسية تعترف بالدولة الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه؛

● تحيتها لكافة مبادرات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ودعوتها للمزيد من تقوية فعالياتها النضالية والشعبية، دعما لكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية من أجل التحرير وكافة حقوقه المشروعة، وتنديدها الشديد بالإبادة الجماعية التي يمارسها جيش الاحتلال بغزة وباقي الأراضي الفلسطينية، ومطالبتها بالإلغاء الفوري لاتفاقيات الخزي والعار الرسمية المخزية مع الكيان الصهيوني المجرم.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 10 يوليوز 2024

دعمها ومساندتها القوية لنضالات شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في دفاعهما المستميت عن المطالب العادلة والمشروعة لشغيلة المؤسستين وعلى رأسهما المصادقة الفورية على النظامين الأساسيين لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

دعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة لتكثيف دعم عمال تعاونية «كوباك» المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته المعتصمون أمام وكالة سلا لحوالي سنة، وللمضربين من بينهم عن الطعام لمدة 44 يوما في مواجهة جبروت إدارة هذه التعاونية؛

حق الإضراب:
هيمنة المنطق الرأسمالي

لقد تم التنصيص على حق الإضراب في أول دستور للمغرب سنة 1962، ثم تم تجديد التنصيص عليه في جميع الدساتير التي عرفتها المملكة. لكن القانون التنظيمي لهذا الحق لم يرى النور لحد الساعة، القانون الذي يحدد شروط وطرائق ممارسة الإضراب. الحكومة الحالية، التي تريد أن تكون اجتماعية، لديها نسخة قديمة من مشروع القانون التنظيمي الذي وضعه «الإخوان» في ظل عجز في الحوار الاجتماعي.

م. أمين

يتعلق الأمر قبل كل شيء بتنظيم العلاقات الاجتماعية، وبشكل أكثر تحديداً، علاقات العمل. الإضراب ليس غاية في حد ذاته. ويمكن تعريفه بأنه عمل منظم، يأتي على إثر صراع اجتماعي بعد فشل الحوار، للتعبير عن السخط أو الرفض أو الاحتجاج أو حتى التمرد، اعتمادًا على حدته وأهدافه الاجتماعية و/أو السياسية وممارسة الضغط. ومن الناحية القانونية، يعد تعليقا لعقد العمل. وفي إدارة الصراعات الاجتماعية، قد يُطلب من الدولة، حتى باعتبارها صاحب العمل، أن تلعب دور الحكم. ومن هنا تأتي أهمية حياد ونزاهة السلطات العمومية. في وجهة نظر ليبرالية، في الشركة، يعد العمل، إلى جانب رأس المال، عاملاً حاسماً في خلق الثروة. هذان العاملان (العمل ورأس المال) لهما مصلحة كبيرة في تنمية علاقات الاحترام المتبادل، وقبل كل شيء التفاهم المتبادل، على أساس ثقافة الحوار.

يرتبط الإضراب ارتباطًا وثيقًا بظهور الطبقات العاملة والحركة النقابية منذ القرن التاسع عشر. إنه «سلاح للنضال والدفاع» لأولئك الذين ليس لديهم سوى قوة عملهم لتقديمها، بهدف مباشر هو تحسين ظروف العمل والمعيشة. وفي غياب إطار قانوني ينظم الإضراب، يمكن للشركاء الاجتماعيين الرئيسيين، وهم رأس المال والعمل، أي أصحاب العمل والنقابات، معالجة ذلك من خلال اتفاقيات عامة و/أو قطاعية. وبخلاف ذلك، فإن ميزان القوى هو الذي يحكم هذا الفعل الاحتجاجي النهائي الذي يمكن أن يلجأ إليه العمال في حالة استمرار الصراع الاجتماعي. ولكن في التاريخ، كان للإضراب أيضا أهمية سياسية، خاصة عندما وجد العمال أنفسهم في مواجهة كتلة تجمع عضويا بين السلطات العمومية وأصحاب وسائل الإنتاج. في هذه الحالة، يصبح الإضراب وسيلة للتعبير عن الصراع الطبقي، بالمعنى الماركسي للكلمة.

منذ الاستقلال، شهد المغرب كلا النوعين من الإضرابات. في شهر يونيو هذا، لم تنس الذاكرة الجماعية للمغاربة الإضراب العام الذي انطلق يوم 21 يونيو 1981، على إثر ارتفاع أسعار الضروريات الأساسية للعيش مثل الدقيق أو الخبز. لقد كان ذلك في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية، التي كانت نذيراً لسياسات التقويم الهيكلي في الثمانينيات، والتي أملاها عمليا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتحول الإضراب العام المذكور إلى أعمال شغب وانتفاضات أعقبها قمع أدى إلى سقوط قتلى وأدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حسبما أوردت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي.

وفي مواجهة الفراغ القانوني الحالي، الذي لا تكاد تعالجه الاتفاقيات و القرارات القضائية، وفي إطار الحوار الاجتماعي، التزمت الحكومة وأصحاب العمل والنقابات بوضع نظام يضمن ممارسة الحق في الإضراب، بهدف حماية كل من أصحاب العمل والعمال من مخاطر الممارسات المسيئة لهذا الحق. وبحسب يونس السكوري،

وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغيرة والتشغيل والكفاءات، ينبغي ممارسة الحق في الإضراب بحرية، ولكن بمسؤولية، دون الإضرار بأصحاب العمل، مع احترام الاتفاقيات الجماعية والحريات النقابية، وبما يتوافق مع المعايير الدولية والاتفاقية والدستور المغربي. ومع ذلك، ترفض النقابات بعض أحكام مشروع القانون التنظيمي في نسخته الحالية. لأن هذا يتعلق بالموظفين والأجراء/المستخدمين فقط، متجاهلا الفئات الأخرى من الشغيلة، مثل العاملين لحسابهم الخاص. إلا أن هؤلاء، كباقي العاملين في القطاعين العام والخاص، لهم أيضا الحق في اللجوء إلى الإضرابات، كوسيلة نهائية للتعبير والضغط. بالإضافة إلى ذلك، يحظر مشروع القانون عدة أشكال من الإضرابات، مثل الإضرابات التضامنية أو لأسباب سياسية. وتعتقد النقابات أن هذه الإضرابات يمكن أن تكون وسيلة للمعارضة السلمية للسياسات العامة التي تؤثر على حقوق العمال. وأشار ميلودي مخارق، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، إلى أن "حكومة بنكيران أعدت، بشكل أحادي وبسرية، مشروع قانون بشأن الحق في الإضراب. لم يتم إشراكنا أو استشارتنا بشأن هذا الموضوع. المشروع أقره مجلس الوزراء، ثم مجلس الحكومة وأرسله إلى البرلمان، لكننا تمكنا من عرقلته على مستوى الغرفة الأولى". ومع نجاح الحكومة الحالية نسبيا في إعادة تفعيل دينامية الحوار الاجتماعي، تبدو «نسخة بنكيران» من مشروع القانون التنظيمي للإضراب، التي تم تطويرها «بشكل خبيث»، عفا عليها الزمن من الناحية السياسية. وهكذا، فمنذ البداية، يحدد الفصل 2 من مشروع القانون التنظيمي المذكور الإضراب تعريفا ضيقا باعتباره «توقفا جماعيا عن العمل (...) للدفاع عن حقوق العمال المضربين ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية المباشرة». المشروع المذكور يعلن عن لونه بشكل واضح. ويتم استبعاد «الإضراب التضامني» و«الإضراب السياسي» وبالتالي «الإضراب العام». وبتعريف المفاهيم الأساسية، تعمل المادة 3 على توسيع هذا المنطق التقييدي. وبشكل عام، أليس للسياسات العامة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الظروف المعيشية للمواطنين بشكل عام والشغيلة بشكل خاص؟ إن قراءة النسخة الحالية لمشروع القانون التنظيمي للإضراب لا تكشف عن أي إرادة سياسية حقيقية بهدف ضمان ممارسة حق الإضراب بشكل عادل وتعزيز حياد السلطات العمومية في معالجة النزاعات الاجتماعية. بل إن المادة 7 من المشروع المذكور أكثر وضوحا من حيث مضاعفة القيود الإجرائية إلى أقصى حد لجعل الممارسة الفعالة للحق في الإضراب صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة. في الواقع، لا يمكن أن يتم الإضراب إلا بعد 30 يومًا من استلام صاحب العمل ملف المطالب.

. وقبل هذه اللحظة الحاسمة من الإضراب، لا بد من إجراء مفاوضات مسبقة. بل إن المادة 8 تذهب إلى حد السماح بإمكانية التنصيص بشكل تقليدي على بنود تعلق الحق في الإضراب. وهو أمر غير دستوري. وتسمح المادة 10 لصاحب العمل بتعيين عمال آخرين أثناء الإضراب، بدعم من السلطات المحلية. المادة 12 تحظر «الإضرابات الدورية». ويحظر الفصل 13 تعطيل «حرية العمل» ويعزز الفصل 288 من القانون الجنائي وهو ما يتعارض مع نص وروح المادة 29 من الدستور، التي تضمن مع ذلك ممارسة حق الإضراب. لا يزال مشروع القانون التنظيمي للإضراب يهدف إلى تقييد ممارسة هذا الحق، ويتطلب التنظيم المسبق للجمع العام للعمال، بحضور ما لا يقل عن 75٪ من مجموع العمال، لاتخاذ قرار بشأن الإضراب من قبل الأغلبية المطلقة للمشاركين في التصويت.

وبشكل عام، فإن مشروع القانون التنظيمي للإضراب يلغي إلى حد كبير المادة 29 من الدستور وينشئ عدم توازن قانوني صارخ بين العمال وأصحاب العمل. وتضاف إلى ذلك أحكام محددة تتعلق بـ«القطاعات الحيوية» واستبعاد عدة فئات مهنية، إضافة إلى المعنيين بـ«حمل السلاح».

القطاعات الحيوية» التي يجب الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمة فيها وفقا لمشروع القانون التنظيمي

المؤسسات الصحية؛ المحاكم؛ خدمات الطقس؛ النقل السككي؛ النقل الجوي؛ وسائل الإعلام العمومية؛ شركات تصنيع وتوزيع الأدوية؛ إنتاج وتوزيع الأكسجين للاستخدام الطبي؛ خدمات مراقبة الصحة والحدود والمطارات والموانئ؛ الخدمات البيطرية؛ وحدات إنتاج وتوزيع الكهرباء، وموارد الطاقة؛ خدمات الصرف الصحي وجمع النفايات.

ويجب تحديد «الحد الأدنى من الخدمة المستمرة» في اتفاق بين الأطراف المعنية، أو في حالة عدم ذلك، بالوسائل القانونية بناء على طلب صاحب العمل. ويمكن توسيع قائمة «القطاعات الحيوية» بالطرق القانونية، بعد التشاور مع الأطراف المعنية.

المهن المستثناة من حق الإضراب وفقا لمشروع القانون التنظيمي

يستثني الفصل 33 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب من هذا الحق الفئات المهنية التالية:

1. القضاة وقضاة المحاكم المالية؛
2. أعوان إدارة الدفاع الوطني، أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي؛
3. مسؤولي الأمن الوطني والقوات المساعدة؛
4. المسؤولون ومساعدوهم، وجميع فئات موظفي وزارة الداخلية؛
5. المسؤولون الدبلوماسيون والقنصليون؛
6. موظفو الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
7. موظفو إدارة السجن؛
8. موظفو الوقاية المدنية؛
9. موظفو وأعوان المياه والغابات، الذين يحملون الأسلحة؛
10. «الموظفون الدينيون»؛
11. المراقبون الجويون والبحريون.

ويضاف إلى هذه الفئات، بطريقة غامضة إلى حد ما، الأشخاص المسؤولون عن ضمان الحد الأدنى من تقديم الخدمات؛ والأشخاص المسؤولون عن ضمان الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل خلال فترة الإضراب.

عقوبات عدم الامتثال للقانون التنظيمي المتعلق بالحق في الإضراب وفقا لمشروع القانون التنظيمي

وبالإضافة إلى العقوبات الواردة في القانون الجنائي والحفاظ عليها، فإن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب يكبل ممارسة هذا الحق من خلال التنصيص على عقوبات جنائية أخرى، إضافة إلى الغرامات.

عاملات وعمال شركة «سيكوميك» :

مأساة في دولة تترأس مجلس حقوق الإنسان

شركة النسيج وصناعة الألبسة المعروفة ب «سيكوم» بمدينة مكناس، تأسست سنة 1975 من القرن الماضي وكانت تشغل حوالي 1200 عامل وعاملة، العديد منهن قضين ما يزيد عن 30 سنة من عمرهن في خدمة وتنمية أرباح هذه الشركة الرأسمالية. خلال منتصف سنة 2021، سيقدم باطرون هذه الشركة على إغلاق أبواب المعمل ليرمي بأكثر من 700 عامل وعاملة أغلبهم عاملات في براثين التشرد والضياع.

فمع صدور مدونة الشغل سنة 2004، سيتقدم المكتب النقابي لعاملات وعمال معمل «سيكوم» المنضوي تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بطلب تطبيق المادة 184 من مدونة الشغل، التي تضمن للعاملات والعمال بعض المكاسب من شأنها تحسين وضعيتهم وضمان تشغيلهم. بعد رفض الطلب من طرف إدارة الشركة، سيضطر المكتب النقابي إلى اللجوء إلى القضاء، هذا الأخير سينصف العاملات والعمال على مستوى الحكم الابتدائي، لكن سرعان ما تراجع عن هذا الحكم، من خلال رفض الطلب في مرحلة الاستئناف، وهو ما يبين الاصطفاف الواضح للقضاء إلى جانب الباطرون على حساب الحقوق المشروعة للعاملات والعمال. ابتداء من سنة 2005، سيقدم الباطرون، المسنود من طرف السلطات المخزنية على إنشاء شركتين تابعتين للشركة الأم «سيكوم»، باسمين مختلفين، في مناطق بعيدة عن موقع شركة «سيكوم» وسيبدأ تطبيق مخطط التخلص من العاملات والعمال بدون أي تعويض رغم أن أغلبهن أفنين شبابهن في خدمة هذه الشركة. سيبدأ مسلسل التضييق عبر التنقيلات المتتالية للعاملات من الشركة الأم إلى الشركتين الجديدتين، حيث تم تنقيل 500 عاملة إلى المؤسستين الجديدتين. في إطار تنفيذ هذا المخطط الجهنمي، سيتم، خلال سنة 2010 توقيف العديد من العمال والعاملات بشكل تعسفي وبتلفيقهن تهم واهية وكيدية. في نفس الوقت يتم تهريب آلات ومستلزمات الإنتاج إلى الشركتين الجديدتين التين تشتغلان عن طريق العقود. في سنة 2013 سيتم تحويل وسائل نقل شركة «سيكوم « وموظفيها إلى شركة جديدة أخرى باسم «اليانس اندوستريال»، حينها، سيبلغ المكتب النقابي السلطات العمومية، بتدبير مؤامرة تستهدف تصفية قضية العاملات والعمال، خاصة لما لاحظوا تهريب الآلات الثمينة ووسائل النقل. خلال سنتي 2015 و2016 كثفت إدارة الشركة من وثيرة التوقيفات التعسفية والاقتطاعات الظالمة. سينطلق مسلسل النضالات العمالية عبر تنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية منتظمة لمطالبة السلطات بالسهر على تطبيق قوانين الشغل. لقد بادرت السلطات إلى عقد لقاء لجنة البحث والمصالحة بمقر عمالة مكناس، بعد ذلك عقدت هذه اللجنة أربع لقاءات مع المشغل، الذي تعهد بتأدية كل ما بذمته من مستحقات العاملات والعمال، وتسوية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية. إلى حدود كتابة هذه السطور، لم يتم تنفيذ أي من هذه التعهدات، بل أقدم الرأسماليون على إغلاق الشركة، والتنصل من كل التعهدات التي التزموا بها أمام ممثلي السلطة. هكذا، إذا، سيتم تشريد أزيد من 700 عاملة بدون أجور ولا تعويضات، لتستمر معاناة عائلاتهم التي تعرضت للضياع ، فمنهن من فقدن منازلهن بسبب عدم تأدية أقساط قروض الأبناك والمؤلم أن العديد من أبناءهن وبناتهن اضطروا للانقطاع عن الدراسة بسبب عجزهن عن تأدية مصاريف التدريس، فضلا عمّن وافتهن المنية.

لا زال نضال العاملات ضحايا التشرد الرأسمالي المدعوم من طرف سلطات دولة تم انتخابها لتترأس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعام 2024، وهذا المجلس كما هو معلوم، هيئة حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي مسؤولة عن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء العالم، يمتلك المجلس صلاحية مناقشة كل المواضيع وحالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه على مدار السنة. فكيف تغفل الدولة رئيسة مجلس حقوق الإنسان الدولية ما تعيشه عاملات «سيكوميك»، منذ أكثر من ثلاث سنوات، من هضم مستمر لحقوقهن الأساسية، أم أنها تعتبر أن ما تتعرض له هذه الفئة من العاملات لا يدخل في مجال حقوق الإنسان. في الحقيقة هذا التناقض الصارخ يضع الدولة المغربية التي انتخبت لتكون حريصة على تطبيق مقتضيات هيئة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وما تقوم به سلطاتها، بمختلف واجهاتها، من دعم مكشوف للرأسماليين وحمايتهم، ضد نضالات العمال والعاملات هو برهان واضح على ما تعيشه الطبقة العاملة في المغرب من استغلال متوحش وتعسفات ممنهجة من طرف الرأسمال المحلي والأجنبي، تحت حماية سلطاتها الشغلية والترابية والقضائية.

ما زالت العاملات المشردات يواصلن احتجاجاتهن موحدات في إطار مكتبهن النقابي أمام باب الشركة وأمام مقرات مختلف السلطات الإقليمية والجهوية وحتى الوطنية لإنصافهن، وبفضل صمودهن البطولي ووحدتهن، استطعن أن يُعرفن بمأساتهن وأن يكسبن تعاطف وتضامن العديد من الهيئات السياسية والحقوقية وأن يُفشلوا مختلف المؤامرات والدسائس التي تستهدف تفكيك وحدتهن وبالتالي تفنيذ محاولات يائسة لثنيهم عن النضال والقبول بالأمر الواقع.

إن تاريخ الشعوب يُعلم ويفيد أن الطبقة العاملة ليس لها ما تخسره إلا الأغلال التي تربطها بها الرأسمالية وحكوماتها وأن لا خيار أمامها إلا مواصلة النضال وتوحيدها في حزبها المستقل عن النظام وعن البورجوازية، هذا الحزب هو الكفيل بتشبيك النضالات العمالية وإعطائها أفقا سياسيا يمكن من القضاء على الاستغلال والاستبداد.

إن تاريخ الشعوب يُعلم ويفيد أن الطبقة العاملة ليس لها ما تخسره إلا الأغلال التي تربطها بها الرأسمالية وحكوماتها وأن لا خيار أمامها إلا مواصلة النضال وتوحيدها في حزبها المستقل عن النظام وعن البورجوازية، هذا الحزب هو الكفيل بتشبيك النضالات العمالية وإعطائها أفقا سياسيا يمكن من القضاء على الاستغلال والاستبداد.

الجامعة المغربية: مشاريع إصلاح تكرس أزمة التعليم

مع بداية الموسم الجامعي 2024-2023 تم إنزال «الهندسة البيداغوجية الجديدة» في الجامعات المغربية والتي تقوم على أربع دعائم أساسية حسب ادعاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وهي: تكريس التميز الأكاديمي والعلمي، الإدماج الترابي والتنمية الشاملة، الإدماج الاقتصادي والتنافسية، والإدماج الاجتماعي والاستدامة. ويأتي الإصلاح المزعوم مدعيا كالعادة إخراج الجامعة من أزمتها، سواء في الشق المتعلق بعدم مواءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل، أو في الجانب المتعلق بالرسوب، حيث يتوقف 49 في المائة من طلبة سلك الإجازة عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة.
ومعلوم أن جامعاتنا مازالت تحتل مراتب جد متدنية بل خارج التصنيف في الترتيب العالمي لجودة الجامعات، بل تتذيل ترتيب الجامعات في إفريقيا.
في ملف هذا العدد نطرح من جديد إشكالية الإصلاح الجامعي مع الوقوف على المضامين الحقيقية للهندسة البيداغوجية الجديد، بالإضافة إلى المعيقات التي لا تزال تعرقل البحث العلمي ببلادنا.

«الإصلاحات» الجامعية وازمة التعليم المستدامة

الوسولي عبد الحق

1- تقديم:

إن أزمة التعليم ببلادنا أزمةٌ بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المخزني. وقد عرف قطاع التعليم محاولات «إصلاح» متكررة لم تخرجه أبدا من أزمته البنيوية، ولم تؤد تلك المحاولات، في كل مرة، سوى إلى تفاقم وتعميق مظاهر الأزمة.

فبالإضافة إلى محاصرة مادة الفلسفة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وفرض الرقابة على المجلات الثقافية والجمعيات التقدمية وخلق، في مقابل، خلق وتشجيع شعبة الدراسات الإسلامية والفكر السلفي والخرافي، كان قطاع التعليم عموما وقطاع التعليم العالي خصوصا، على غرار القطاعات الحيوية كالصحة والتشغيل والخدمات العمومية وغيرها، على رأس القطاعات الاجتماعية المستهدفة بسياسة التقشف المفروضة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في إطار «سياسة التقويم الهيكلي». وكنتيجة طبيعية لذلك، تراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والصحة. ومعلوم أن الخوصصة تتماشى بشكل جيد مع السياسات النيوليبرالية المتوحشة التي سادت خلال تلك الفترة والتي لا تزال سائدة حتى اليوم.

وقد أدّى تشجيع التعليم العالي الخاص وبالخصوص الموجّه إلى أبناء الطبقات الميسورة إلى نظام تعليمي متعدد السرعات بحيث يختبر الطلاب من خلاله قيما مختلفة ويعيشون في «مغرب» مختلف ويسلكون مسارات مختلفة قد لا تتقاطع أبدا، ونتيجة لذلك، تفاقم الظلم والإقصاء الاجتماعي، ولم يعُد يعتبر التعليم حقا ومصلحة عامة يجب الحفاظ عليها وإنّما أقرب إلى سلعة تخضع للعرض والطلب.

إن خلل اللامساواة والديمقراطية لم يصب فقط المنظومة التعليمية، بل أحدث شرخا واضحا في المجتمع المغربي ككل، ممّا أدّى إلى تفشي الحقد الاجتماعي وشعور المواطنين بالغربة في وطنهم. إن سياسة النظام المخزني النيوليبرالية في التعليم العالي، كرّست الإجهاز على التعليم العالي العمومي وقننته، وأخضعته لسطوة رأس المال، وجعلته تابعًا لمتطلبات المقاولات الرأسمالية تحت عنوان المرونة والقابلية للتشغيل (التشغيلية) باعتبارهما موجهين أساسين لسياسة ومضمون وأهداف التعليم والبحث العلمي. كل ذلك جعل التعليم والبحث العلمي في خدمة منظور تنموي يضع البلد والعباد فريسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستعمق التبعية للإمبريالية الغربية وتضرب في العمق السيادة الوطنية ويرهنها في يد الإمبريالية والصهيونية.

2 - الإصلاح الجامعي

في بداية الموسم الجامعي الحالي (2024-2023) تم إنزال الهندسة البيداغوجية الجديدة في الجامعات المغربية والتي تقوم على أربع دعائم أساسية حسب ادعاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وهي: تكريس التميز الأكاديمي والعلمي، الإدماج الترابي والتنمية الشاملة، الإدماج الاقتصادي والتنافسية، والإدماج الاجتماعي والاستدامة. كما يأتي الإصلاح المزعوم حسب الوزارة الوصية كمحاولة جديدة لإخراج الجامعة من أزمتها، سواء في الشق المتعلق بعدم مواءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل، أو في الجانب المتعلق بالرسوب، حيث يتوقف 49 في المئة من طلبة سلك الإجازة عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة. بالإضافة إلى التنزيل الأحادي لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7177 (13 مارس 2023)، لدفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لدبلوم دكتور في الطب، يتم العمل به ابتداء من 2023-2022 باستثناء طلبة السنوات 5 و6 و7 المسجلين بانتظام لتحضير دبلوم دكتور في الطب قبل هذا التاريخ (مارس 2023)، والذي كما يعلم الجميع تم رفضه من طرف الطلبة مما أدى إلى الإضرابات في كليات الطب والصيدلة وربما سيؤدي إلى سنة بيضاء. فالسؤال المطروح وبإلحاح هل هذه الإصلاحات المزعومة ستخرج الجامعة من أزمتها البنيوية أو بالعكس ستعمقها؟

كما هو معلوم طبق مع بداية السنة الجامعية 2004.2003 نظام جديد للدراسة والمواد والشعب، والذي جاء بإعادة الهيكلة البيداغوجية للدراسة في إطار مسالك ووحدات ومجزوءات، وتغيير برامج الدراسة في فصول، وتغيير نظام الامتحانات، والشواهد بما اصطلح عليه نظام LMD، ولا بد من الإشارة هنا أن ما سمي بالهندسة البيداغوجية لم يخرج عن هذا الإطار. إلا أن النظام الجديد القديم، تصاحبه العديد من المشاكل نذكر منها:

- عدم تحديد وظيفة الجامعة وفهم الهدف العام من التعليم الجامعي والبحث العلمي، والذي سيضعنا بالضرورة أمام إشكال عويص، وهو استحالة الإجابة على السؤال الإشكالي: أي مدرسة، أي جامعة نريد؟ وبالتالي أي مواطن أي إنسان أي مجتمع نريد؟
- انعدام الرابط بين الإصلاح البيداغوجي وخيارات استراتيجية كبرى واضحة تستجيب لطموح الشعب المغربي في التقدم والتحرر والعيش الكريم وتوفر حلولا للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها الجامعة المغربية والشعب المغربي،
- التركيز على المراقبة واختزال العلاقة بين الطالب والأستاذ في التنقيط وتهميش عنصر التأطير والاحتضان،
- محدودية الإمكانات البشرية والمادية المعتمدة وضعف نسبة التأطير،
- الإجهاز على مكتسبات هامة، منها مجانية التعليم واعتماد التكوينات المؤدى عنها، والخضوع لمنطق « تكلفة التعليم» وتشجيع التعليم الخصوصي وعدم الاهتمام بالعنصر البشري من أساتذة باحثين وطلبة،
- التسرع الذي طبع وضع وإعادة صياغة المضامين الجديدة الملقنة للطلبة، والذي أدى إلى تجديدها شكلا وانعدام انسجامها مضمونا، وعدم انفتاحها على آفاق واضحة، وغياب استجابتها لمواصفات تخرج مضبوطة مرتبطة بحاجيات معينة وأهداف استراتيجية محددة،
- ازدواجية الأنظمة داخل نفس المؤسسة وخلق مؤسسات داخل المؤسسة،
- المشاكل التي يطرحها نظام الأسدوسيات: التسجيل في الوحدات، وشروط الانتقال من أسدس إلى آخر، وبرمجة الوحدات مرة واحدة في السنة... تفرغ النظام الجديد القديم من محتواه،

إن المهام الأساسية الكبرى المطروحة اليوم هي إيقاف مسار هذا الإصلاح واعتماد إصلاح جذري حقيقي وعقلاني يتبنى منظورا شموليا تساهم فيه كل مكونات الجامعة المغربية ويضع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والتحديات الممكنة والمحتملة ضمن أولويات النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهما.

3 – ما العمل

بناء على ما سبق، فإن نضال الأساتذة الباحثين والطلبة جزء لا يتجزأ من نضالات الشعب المغربي عامة من أجل تعليم وطني، شعبي، ديمقراطي وتقدمي، يكون أداة لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجهوية والجنسية بين مختلف شرائح المجتمع المغربي لتحقيق التنمية الفعلية التي يعتبر الإنسان وسيلتها وغايتها. ولبلورة هذا التوجه يجب الارتكاز على المبادئ التالية:

- الدفاع عن مجانية التعليم بمختلف أسلاكه كأداة للتعميم والدمقرطة وباعتبار التعليم استثمارا لا محيد عنه لتحقيق التنمية الفعلية مع التأكيد على مسؤولية الدولة في ضمان هذا الحق دون انتقائية أو تمييز؛
- دمقرطة التعليم بارتباط جدلي مع دمقرطة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومجاليًا؛
- اعتبار التعليم العالي والبحث العلمي قاطرة أساسية لتحقيق التنمية الفعلية؛
- توحيد التعليم العالي انسجاما مع التطور الفكري الإنساني وترشيد الموارد البشرية والمالية؛
- جعل مؤسسات التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي فضاء لإنتاج المعرفة ومنبرا لحريتي الفكر والتعبير وإبداء الرأي والتشجيع على إنتاج المعرفة ونشرها داخل المجتمع والمطالبة ببناء الأحياء الجامعية وتخليصها من هيمنة وزارة الداخلية؛
- العمل على استقلالية الجامعة وجعل مؤسسات التعليم العالي أدوات للتطور، منفتحة على محيطها الاجتماعي ومناهضة لكل أشكال الهيمنة والتمييع والتخلف؛
- الدفاع عن مهنة الأستاذ الباحث، والمساهمة في رد الاعتبار لها ضدا على كل المحاولات الرامية إلى إفراغها من محتواها وإلى إفقار ممتهنيها ومحاصرتهم في أعمالهم العلمية والتضييق عليهم وغض الطرف عن مجموعة من السلوكات اللاتربوية التي تمس بأخلاقيات التعليم العالي وعن مجموعة من مظاهر الانحراف الإداري. والمساهمة في وضع ميثاق حول أخلاقيات المهنة؛
- المساهمة في رد الاعتبار إلى الفضاء الجامعي الذي اكتسحته الثقافة المخزنية وأدواتها القانونية والأمنية من جهة، والقوى المعادية للديمقراطية ولحقوق الإنسان من جهة أخرى. وهما العنصران اللذان يشكلان معا نقيضا موضوعيا لمنطق العقل والحوار والإبداع الذي يفترض سيادته داخل الجامعة؛

مشاريع إصلاح التعليم العالي بالمغرب في الميزان

يعد مشكل التعليم أُمَّ المشكلات في المغرب. وقد عرف، منذ ما قبل الاستعمار الفرنسي، محاولات إصلاح متتالية كان دائما مآلها الإخفاق. ويرجع السبب في ذلك إلى أننا لم نتوصل بعد، أو لا نريد أن نتوصل، إلى وضع تصور شامل يشارك في بلورته الجميع عبر نقاش هادئ وموضوعي. ولن ينجح هذا الإصلاح ويحقق الآمال المعقودة عليه ما لم يتزامن مع إصلاح الدولة والمجتمع. إن مشكل التعليم في المغرب مشكل تاريخي وسياسي ملازم لطبيعة النظام السياسي القائم في البلاد، ويعكس في جوهره الصراع بين مشروعين تعليميين متناقضين: مشروع الدولة ومن يدور في فلكها، وهو مشروع يسعىإلىتأبيد التبعية للإمبريالية الغربية، ويعمل على تسليع التعليم العمومي وتبخيسه والحط من قيمته. ومشروع القوى التقدمية والديمقراطية والوطنية، وهو مشروع يدافع عن تعليم وطني، حداثي، ديمقراطي، موحد، جيد ومجاني لجميع المغاربة. إن معركة إصلاح التعليم جزء لا يتجزأ من معركة استكمال مهام التحرر الوطني وبناء مغرب الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الحسن الهلالي

إن الغرض من هذه المقالة هو التنبيه إلى أهمية وأولوية تناول موضوعإصلاح التعليم العالي في وقت أضحت فيه الدول المتقدمة وتلك التي برزت حديثا تراهن في تحقيق الريادة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الرفاه لمواطنيها على مواردها البشرية وعلى اكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها، وحث الأستاذ الباحث على التفكير في أسئلة من قبيل: ما ذا ينبغي أن يقدم التعليم العالي للطالب في عصر الثورة التكنولوجية الثالثة؟ ما هو نموذج الإنسان الذي نريد تكوينه؟ أيُّ دور يمكن للجامعة وللتعليم العالي أن يلعباه في إعداد المواطن القادر على اتخاذ المبادرة وعلى الفعل في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وكيف يمكن للبحث العلمي أن يضطلع بأدواره في تحقيق التنمية الوطنية والإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأن يسهم في تحقيق العدالة المجالية بين جهات المغرب وفي فك الارتباط والتبعية للغرب الإمبريالي والدوائر المالية العالمية؟ في هذا المنظور يفقد مشكل إصلاح التعليم العالي طابعه البيداغوجي الصرف ليصبح مشكلا سياسيا ومشروعا مجتمعيا.

لملامسة هذه الأسئلة، نعمل في الفقرة الأولى على تحديد دور الجامعة في الصراع المجتمعي العام. ونخصص في الفقرة الثانية حيزا أوفر للوقوف عند مشاريع إصلاح التعليم العالي ودور النقابة الوطنية للتعليم العالي بصفتها شريكا وقوة اقتراحية في هذا الإصلاح. ونختم بتقديم استنتاجات واقتراحات نرى أن من شأن العمل بها أن يسهم في وضع تصور وطني بديل لإصلاح تعليمنا العالي المترهل.

-لا يستقيم الحديث عن إصلاح التعليم العالي دون ربط الجامعة بواقعها الاجتماعي الذي أوجدها وتتحرك فيه، ودون الوعي بالدور الذي تقوم به باعتبارها جهازًا إيديولوجيًا خطيرا في يد الدولة تبرر بواسطتها سيطرتها الطبقية وتعمل على تأبيدها، ودون استحضار طبيعة السياسة التعليمية المتبعة في مغرب ما بعد 1956 وما عرفه التعليم العالي من مشاريع إصلاح فاشلة، وتفاعل النقابة الوطنية للتعليم العالي،باعتبارها الممثل التاريخيلأهم مكون من مكونات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي،مع هذه الإصلاحات دراسة وتحليلا ونقدا واقتراحا.

إنه لمن الوهم اعتبار المدرسة مؤسسةً محايدةً، مهمتها الوحيدة تربية النشء وتعليمه وإعداده لمواجهة الحياة بكل

تعقيداتها. لقد كانت المدرسة وما تزال وستبقى «جهازًا للتأطير الأيديولوجي»؛ ولذلك، فإن تحديد الجامعة، بما هي جامعة، لا يصح إلا داخل البنية الاجتماعية التي أوجدتها وليس بمعزل عنها. والنظرة التي تحاول تحديدها باعتبارها كيانا مستقلا عن المجتمع هي في الواقع نظرة إيديولوجية بورجوازية تحاول عبثا إخفاء ارتباط الجامعة بمصالح الطبقة المسيطرة.

تعكس الجامعة، إذن، في نشأتها وفي تطورها تناقضات المجتمع في تطوره التاريخي. فالتناقض الطبقي الأساسي في بنية المجتمع المغربي بين البورجوازية الطفيلية وأذناب الاستعمار وبين قوى التحرر الوطني المضادة للاستعمار ولممثليه ينعكس في الجامعة في التناقض بين الإيديولوجية البورجوازية التي تسعى إلى نشر ثقافة الخنوع والعدمية والظلامية لإضفاء الشرعية على استغلال البلاد والعباد وتكريس التبعية البنيوية للغرب من جهة وبين الإيديولوجية الوطنية التي تقوم على الحرية والحب والجمال وتعمل على نشر المعرفة العلمية المعتمدة على العقل والعقلانية كأساس للثقافة الوطنية التحررية من جهة أخرى (ينظر: مهدي عامل، في قضايا التربية والسياسة التعليمية، ص: 14 وما بعدها). نستطيع، بناءً على هذا التحديد، أن نفهمَ الخلفيةَ الطبقيةَ السياسية والايديولوجية لسياستنا التعليمية، ونتبيَّنَ أسبابَ أزمتها البنيوية، ونقترحَ في الآن نفسه مداخل قد تسهم في حل هذه الأزمة وبلورة سياسة تعليمية وطنية بديلة.

-لم تهتم السلطات الاستعمارية في المغرب بإنشاء التعليم العالي، واكتفت بتطوير بحث علمي يحقق لها الاستغلال الأمثل والمكثف للموارد الطبيعية. وقد تولت إنجاز هذا البحث معاهد أنشئت لهذا الغرض، كمعهد باستور والمعهد العلمي. بينما ظل التعليم العالي في مغرب ما قبل الحماية ينحصر في التعليم الذي تقدمه جامعة القرويين بفاس وجامعة ابن يوسف بمراكش. وكانت الدراسة في هاتين المؤسستين تقوم على التطوع لإلقاء الدروس الدينية والعربية وتلقينها. ولم يكن هناك أيُّ مجال للحوار أو لطرح السؤال، ولا أي برنامج دراسي ينتهي بامتحان في وقت معلوم، بل كان الطالب يلازم الشيخ لمدة معينة ثم يمنحه إجازة مكتوبة تخول له مزاولة مهمة التدريس. هذا الأسلوب في التعليم أوصل القرويين والمدارس التابعة لها، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى «أقصى ما يمكن أن تصل إليه مؤسسة علمية عتيدة من أنواع الانحطاط والتخلف»، بعد أن كانت أعظم معهد في أفريقيا الشمالية للعلوم العربية والدينية والآداب الإسلامية.

تعود أولى محاولات إصلاح التعليم في المغرب إلى بدايات القرن العشرين عندما انفتح المصلحون المغاربة على رواد النهضة العربية في الشرق الإسلامي، واطلعوا على ما عرفته جامعة الأزهر في القاهرة من إصلاح رفعها إلى مصاف الكليات والجامعات العظيمة في العالم. ويعد محمد الحجوي الثعالبي من الأوائل الذين شغلهم أمر إصلاح التعليم في مغرب الحماية الفرنسية؛ فلقد عمل، عندما عُين في 1912 «نائب الصدارة العظمى في وزارة العلوم والمعارف»،على إصلاح التعليم بالقرويين،فشكل لجنة من علماء فاس أوكل إليها أمر إدخال نظام مفيد لجامعة القرويين، و»إصلاحات مادية مع إصلاحات أدبية في أسلوب التعليم أيضا وإحياء علوم اندثرت منها كليًا»، ووضع قانون أساسي «يكفل حياتها ورقيها». فتم التوصل إلى قانون أساسي يتكون من مائتين واثنين (102) مادة مبوّبة في عشرة أقسام، تتوزع على نظام المجلس الأساسي وكيفية تكوينه وتحديد مهامه واختصاصاته، ووضع ضابط شهادة العَالميَّة وامتحان طالبها، وتنقيح قائمة العلمَاء وطبقاتهم المتكونة آنئذ من 154 عالما ومقرئا، وكيفية امتحان المدرسين، ونظام الدروس ومراقبتها والمواد والكتب المقررة وطرق التقييم، وضابط التقاعد، و»مواد في الأمور التأديبية». غير أن هذه الرؤية الإصلاحية لم تَر النور ولم تخرج إلى حيز الواقع؛ حيث قاومها من يتعارض هذا النظام الأساسي مع مصالحه، فظل «المجلس صوريا لا حياة له ولا ظهور إلا في الحفلات الرسمية والمقامات التشريفية» (ينظر: الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج 4 ص: 33-31).

ثم أقدمت سلطات الحماية في العشرينات من القرن الماضي على إصلاح شكليٍّ اقتصر «على ضوابط تنظيمية مثل ترسيم الأساتذة، تحديد شروط الانخراط وسنوات الدراسة، ترتيب الامتحانات وتسليم الشواهد، إلخ». فلم تتحسن حال جامعة القرويين، بل ازداد انحطاطها يومًا بعد يوم، إلى أن تم تحويلها بموجب ظهير 06 فبراير 1963 إلى ثلاث كليات: كلية للشريعة بفاس، وأخرى للغة العربية بمراكش، وثالثة لأصول الدين بتطوان.

في مغرب ما بعد 1956، يمكن ان نميز في محاولات إصلاح التعليم العالي بين

مرحلتين أساسيتين: مرحلة التصدي للإصلاح الفوقي التراجعي، ومرحلة التوافق والمطالبة بتوفير شروط إنجاح الإصلاح.

–انطلقت «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم» في صياغة البديل الوطني في ميدان التعليم من أفكار ومطالب المثقفين المصلحين الوطنيين، فأقرت في 1957 المبادئ الأربعة المعروفة: التعميم، والتوحيد، والتعريب والتكوين. غير أن هذه المبادئ لم يتم اعتمادها كمبادئ لتخطيط عام إلا مع المخطط الخماسي الأول 1960–1964 الذي أعدته أول وآخر حكومة «تقدمية» في فترة عرف فيها المد التحرري أوجه عالميا وإقليميا ومحليا. وقد ربط هذا المخطط التعليم بالتنمية الشاملة: الصناعية والفلاحية والثقافية، ونظر إليه باعتباره قضية وطنية. لكن الدولة ستتخلى في شخص الحكومة الجديدة والحكومات المتعاقبة تدريجيا وبطرق ملتوية في غالب الأحيان عن الاختيارات التي أقرها المخطط الخماسي الأول، وتتبنى مخططا ثلاثيا مضادا 1965–1967، تمّ التراجع فيه عن المبادئ الأربعة وخاصة التعميم والتوحيد، وعن هدف «التحرير الاقتصادي» وإنشاء القاعدة الصناعية.

وقد واجهت الجماهير الشعبية والقوى السياسية الوطنية بقوة هذه السياسة التراجعية في مجال التعليم، وفرضت على الدولة استشارة النخبة السياسية المعارضة والنقابات التعليمية يع اصلاح التعليم العالي بالمغرب في الميزان والتلاميذ والطلبة قبل الإقدام على أي مشروع تغيير في السياسة التعليمية أو النظم التربوية القائمة. ذلك ما عشناه، مثلا، في 25 مارس 1965 حينما انتفض تلاميذ وطلاب الدار البيضاء احتجاجا على القرار الحكومي القاضي بالحد من فرص الانتقال من الإعدادي إلى الثانوي. وذلك ما جسدته الأحزاب والنقابات والاتحاد الوطني لطلبة المغرب وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ التي أعلنت عن رفضها المطلق «لمذهب بنهيمة» التراجعي الذي كان يهدف إلى التقليل من الإنفاق على التعليم عبر تضييق قاعدته من الأساس، وإلى عدم نشر الثقافة العليا التي يقدمها التعليم العالي رغم إقراره بأهميتها.

ولتحقيق مبدأ مغربة الأطر جعلت حكومة عبد الله إبراهيم مسألة تأسيس جامعة مغربية عصرية من الأولويات الأساسية، فأنشأت سنة 1959 جامعة محمد الخامس بالرباط. وفي ظرف وجيز أصبحت الجامعة المغربية مستعدة لإنتاج المعرفة وتكوين النخب في مختلف المجالات كي تستجيب لحاجات الدولة والمجتمع من الأطر الوطنية. لكن سرعان ما تم التخلي عن هذه السياسة الواعدة، بعد أن استشعر المركز الاستعماري وحلفاؤه المحلي ونخطر نهج سياسة وطنية حقيقية على مصالحه الآنية الضيقة. وقد تجلى هذا التخلي على المستوى الجامعي بالشروع في تكوين النخب تدريجيا خارج الجامعة. (ينظر: أي تعليم عالي لبناء المعرفة؟ مشروع ورقة لجنة الإعداد الأدبي، المؤتمر الوطني العاشر للنقابة الوطنية للتعليم العالي، 2013، ص: 9). وهكذا، أصبحت كل وزارة تشرف مباشرة على تكوين أطرها في مؤسسات تكوين الأطر، فتم تأسيس المعهد الزراعي في 1963، والمدرسة الغابوية سنة 1970، والمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والمعهد الوطني للبريد والمواصلات والمدرسة الحسنية في 1971، إلخ. وأصبحنا أمام مؤسسات مختصة في التكوينات المهنية يَلِجُهَا عددٌ محدودٌ من الطلبة المتفوقين، وتدعمها الدولة وتوفر لها إمكانيات مهمة، ومؤسسات جامعية تقدم تكوينا أكاديميا أساسيا وذات استقطاب مفتوح، وتمارس البحث العلمي بإمكانيات دون الحد الأدنى لممارسة البحث العلمي الجاد.

ومع نهايات الستينات وبدايات السبعينات، عرف التعليم العالي نموا نسبيًا، ووصل أبناء الجماهير الشعبية إلى الجامعة التي كانت حكرا على أبناء الأعيان، وانتشر الفكر التحرري التقدمي وتضييق الخناق عليه لجأت الدولة إلى إصدار مجموعة من المذكرات، وإلى إدخال الحرس البوليسي(الأواكس) إلى الحرم الجامعي، وإغلاق شعبة الفلسفة، وشرعت في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وما ينجم عنها من تخفيض في نفقات الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة. وقد تزامن ذلك مع تحول نوعي في الفعل النضالي لأساتذة التعليم العالي، حيث أعلنت النقابة الوطنية للتعليم العالي استقلالها عن الاتحاد المغربي للشغل في مؤتمرها الأول المنعقد بفاس في 17 و18 مارس 1979 تحت شعار «من أجل جامعة ديمقراطية شعبية». وهو شعار يعكس وعي أساتذة التعليم العالي بضرورة تمفصل العمل النقابي والعمل السياسي، ويؤكد ارتباطهم آنذاك بالقضايا الوطنية

بها، فازدادت حاجة الدولة إلى توجيه التعليم العالي والتحكم فيه بهدف تكوين نخبة تقنوقراطية غير مسيسة. وبموازاة ذلك، وتفاعلا مع الأحداث والتطورات العالمية والإقليمية والوطنية، انخرطت الشبيبة المدرسية والجماهير الطلابية في النضال الجماهيري ابتداءً من 1968، وتحقق تبدّل نوعي داخل الحركة الطلابية التي بدأت تستقل عن القوى الإصلاحية داخل الجامعة وتتخذ مواقف راديكالية من المشاكل المطروحة على صعيد التعليم وعلى صعيد القضايا الوطنية بشكل عام. يضاف إلى ذلك ما عرفه المغرب في عقد السبعينات من اضطرابات سياسية تمثلت في معارضة دستور 08 يوليوز 1970، وظهور التنظيمات الماركسية اللينينية. فبمثل هذه الظروف جاء ظهير 25 فبراير 1975 الذي يعد أول تنظيم شامل للتعليم العالي في المغرب. وهو ظهير متأثر بشكل واضح بقانون توجيه التعليم العالي في فرنسا سنة 1968.

وفي أواخر السبعينات وبدايات الثمانينات تفاقمت مشاكل التعليم العالي، واحتدت أزمة النظام السياسي، وارتفع عدد الطلبة وانتشر الفكر التقدمي التحرري في الجامعة وفي الأوساط الطلابية والثقافية. وللجم هذا المد النضالي والفعل الثقافي الجاد والمصيرية للشعب المغربي، ويثير مشكلا ما يزال إلى حدود الآن يطرح نفسه وبإلحاح وهو مشكل وظيفة الجامعة ودمقرطة تسييرها. وطالب بإصلاح حقيقي لنظام التعليم العالي، إصلاح تشارك فيه كافة القوى الحية في البلاد، ولخص قضاياه الجوهرية في «جمع شمل التعليم العالي»، و«مراجعة القوانين التنظيمية والتسييرية»، و«إقرار مخطط عام للاكتفاء الذاتي في مجال التدريس والتأطير» و«إقرار سياسة وطنية لإنماء البحث العلمي». واعتبر في بيانه الختامي «أن رفعَ الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مكسبٌ لكافة القوى التقدمية المغربية»، وأكد أن أزمة التعليم العالي «جزء من أزمة عامة تتخبط فيها مختلف أسلاك التعليم الوطني، ونتاج طبيعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في بلادنا منذ الاستقلال والتي أدت إلى تفاحش الاستغلال وتعميق الفوارق الطبقية وتهميش القطاعات الاجتماعية». وجاء في القانون الأساسي أن النقابة تهدف إلى «بلورة ثقافة وطنية تقدمية أصيلة تكون أداة للتحرير وحفظ كياننا» (ينظر: أشغال المؤتمر الوطني الأول للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فاس 18–17 مارس 1979، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء).

ثم انعقد المؤتمر الثاني في ماي 1981 تحت شعار «من أجل إصلاح للتعليم يستجيب للمطامح الديمقراطية للشعب المغربي، ولمتطلبات التحرر الاقتصادي والاجتماعي». فأرجع، على غرار المؤتمر الأول، الأزمة الشاملة في البلاد إلى «السياسة الليبرالية الرأسمالية المتخلفة والتي تكرس التبعية لمراكز النفوذ الامبريالي»، والأسباب الحقيقية لمشاكل التعليم العالي إلى «غياب سياسة تعليمية وطنية شاملة منذ الستينات». وبعد المؤتمر بثلاثة أيام، سيتم في 28 ماي 1981 الإعلان عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وستعقب هذه القرارات موجة من الرفض والاحتجاجات تُوِّجت بانتفاضة 20 يونيو المجيدة التي شاركت فيها نقابتنا بقوة، واستشهد فيها المئات من المواطنات والمواطنين بسبب القمع الهمجي للنظام المخزني. وإيمانًا من نساء ورجال التعليم العالي بأن الممارسة الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل العميقة التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي، رفع المؤتمر الوطني الثالث المنعقد في نونبر 1983 شعار «التعبئة من أجل تسيير ديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي».

وعوض التناغم مع ما كانت تعرفه القوى السياسية والحركة النقابية والحقوقية والثقافية والنسائية والإعلامية من حركية نضالية مهمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ومواجهة شروع الدولة في خصخصة التعليم العالي بإحداث في 1993 جامعة الأخوين الخاصة لتوفير عرض تعليمي جيِّد لأبناء النخبة الاجتماعية (ومنذ 2010 تناسل قطاع التعليم العالي الخاص ليبلغ 199 مؤسسة في السنة الجامعية 2016–2017)، وتماديها في إنشاء كليات العلوم والتقنيات ذات الاستقطاب المحدود لتكوين يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال المحلي الطفيلي والرأسمال العالمي المتوحش، فضلت قيادة نقابتنا حلا توافقيا مختل الموازين ينخرط بموجبه الجميع لبلورة مشروع إصلاح ينقذ هذا التعليم من الإفلاس المحقق. فهل أدى هذا الخيار التوافقي إلى تحقيق الإصلاح الشمولي والحقيقي للتعليم العالي والبحث العلمي المأمول؟

– لقد وصلت البلاد عامة والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة في نهاية التسعينات، بسبب السياسة التقشفية، إلى وضعية كارثية اعترفت معها الدولة وجميع المكونات المعنية بالتعليم بفشل المنظومة التعليمية. وتوهمت القيادة النقابية وحزبُها المهيمن أن من شأن خيار التوافق إصلاحَ هذه المنظومة ضمن سياسة عامة تدعي إنقاذ البلاد مما سمي حينها بحالة الإفلاس الشامل. فتمّ التوصل إلى إصدار أرضية متوافق عليها بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزارتي التربية الوطنية والأشغال العمومية وتكوين الأطر والتكوين المهني حول إصلاح التعليم العالي في يوليوز 1994. وقد أحدثت قبل ذلك لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن هذه الهيئات الثلاث انطلقت أعمالها في 18 مارس من السنة نفسها، اهتمت بالإصلاح البيداغوجي وبمراجعة هياكل مؤسسات التعليم العالي وتنظيم البحث العلمي والدكتوراه والنظام الأساسي

تابع 12

اليسار الأوروبي ومسألة الانتخابات

الحسين العنايت

1 – عرفت بعض دول اوروبا الغربية أخيرا انتخابات تشريعية ومنها فرنسا وانجلترا. يظهر أن الانتخابات بانجلترا، التي افرزت الأغلبية لصالح الاشتراكية-الديمقراطية داخل مجلس النواب وعين الملك رئيسا للحكومة من الحزب الاشتراكي، لم تستقطب اهتماما داخل اليسار في المغرب. في حين أن الانتخابات الفرنسية وجدت لها وقعًا كبيرًا في النقاش، ربما مرد ذلك ما لفرنسا من نفوذ اقتصادي ومالي وثقافي ببلادنا من جهة، وما ميز هذه الانتخابات من وحدة لليسار في إطار «الجبهة الشعبية الجديدة» بهدف مواجهة قطب اليمين المتطرف الذي حصل على نتائج مثيرة للانتباه خلال انتخابات البرلمان الأوروبي من جهة ثانية.

2 – اليسار هنا يتشكل من الاشتراكية الديمقراطية التقليدية لكوتسكي وبيرنشتاين والتي أصبحت تعبر عن جزء من الطبقات الوسطى، الحزب الشيوعي الذي تخلى عن كل ما يمكن أن يجعله منتسبا للماركسية خاصة فيما يتعلق بمناهضة الامبريالية، الحركة من أجل الدفاع عن البيئة، والحركات الجديدة التي ظهرت في أمريكا الجنوبية وامتدت إلى أوروبا خاصة في اليونان وإسبانيا وفرنسا والتي تحمل شعار «الوحدة الشعبية» في مواجهة الأوليكارشيا المالية.

3 – هنا لسنا بصدد التطرق لتفاصيل نتائج هذه الانتخابات خاصة الانتخابات الفرنسية التي ما يزال فيها رئيس الدولة يتلكأ في تعيين وزير أول من الفريق الأغلبي، بل نريد إعادة فتح نقاش مثمر حول مسألة الانتخابات في علاقتها مع الدولة البورجوازية بمختلف تشعباتها، وما يمكن للقوى الماركسية المدافعة عن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ومن بينها حزب «النهج الديمقراطي العمالي» أن تبلوره من خطط في هذا المجال.

4 – نذكر أن أهم التحاليل النظرية الماركسية التي أنتجت حول المسألة الانتخابية في عصرنا طورها الباحث الماركسي المرموق نيكوس بولانتزاس في أبحاثه، خاصة كتابه لسنة 1968 «الدولة والطبقات الاجتماعية» اعتمادا على إنتاجات فلادمير لينين وروزا لوكسمبوغ وانطونيو غرامشي ولويس التوسير... هذه الإنتاجات التي تزعم أحزاب «الأوروشيوعية» في كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال أنها اعتمدتها للتخلي عن مفهوم «ديكتاتوريا البروليتاريا» بما يمكنها من نسج تحالفات مع الطبقات الوسطى للوصول إلى قمة الهرم في «الدولة»، لكن تبين بعد عقود أن تلك المراجعات لم تجد نفعا بل شكلت إحدى العوامل من بين عوامل أخرى التي قلصت من نفوذ تلك الأحزاب ومعها كل الأحزاب الماركسية.

5 – مفهوم «الطريق الديمقراطي نحو الاشتراكية» (الديمقراطي هنا يتلخص في المشاركة الانتخابية) ليس وليد سبعينيات القرن الماضي بل هو مرافق لنشأة الحركة الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية، ولقد خصص فلاديمير لينين كتابا «الدولة والثورة» خاصا بهذا الموضوع في سنة 1917 ذكر فيه بأطروحات انجلس وماركس حول «الدولة» وحول المسألة الانتخابية منتقدا مشروع كاوتسكي الذي سارت على منواله أحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» من بعده. لم يفت لينين أن يوضح أنه ليس ضد الانتخابات البرلمانية، ملاحظا: «ولا يترتب على ذلك أننا لا ينبغي لنا أن نستخدم البرلمان البرجوازي (وربما استخدمه البلاشفة بشكل أفضل من أي حزب آخر في العالم، لأننا في الفترة من 1912 إلى 1914 قد فزنا بالتمثيلية العمالية بأكملها في الدوما الرابعة)، لكن يترتب على ذلك أن الليبرالي وحده هو القادر على أن ينسى، كما يفعل كاوتسكي، الطابع المحدود والنسبي، من وجهة نظر تاريخية، للديمقراطية البرلمانية البرجوازية». لينين لم يبق على مستوى النقد، بل طرح في نفس سنة 1917 الطريقة الجدلية التي يجب اتباعها لسيطرة الطبقة العاملة على السلطة، في أطروحة تحت عنوان «ازدواجية السلطة» بدأها بما يلي «إن المشكلة الأساسية لأي ثورة هي مشكلة السلطة. وطالما لم يتم توضيح هذه المشكلة، فلن يكون هناك مجال للعب دور واعي في الثورة، ناهيك عن قيادتها.

6– بعد الطريق المسدود الذي وصلت إليه الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي خلال خمسينيات القرن الماضي والتي نتجت عن مخلفات الحرب الاهلية لسنوات ما بعد الثورة، أضف إلى ذلك الدمار الناتج عن حرب الإبادة النازية للحرب العالمية الثانية وما تطلبه من تمركز في قرار الدولة لتوجيه الإنتاج الحربي بما يحقق الانتصار، وما رافق تلك الأحداث من تمكين الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تعان من ويلات الحرب بل استفادت منها، تبوأ الصدارة في قيادة القطب الامبريالي الغربي من خلال برنامج مارشال الحامل لنشر معادات الشيوعية والاشتراكية بالدول الغربية مدعما بنشر عشرات القواعد العسكرية بأوروبا الغربية واليابان وكوريا .... ظهرت تنظيرات حول مفهوم «الدولة» وضعها فلاسفة «ما بعد الحداثة»، وعلى رأسهم بيير بورديو وميشال فوكو بفرنسا وروج لها كثيرا في الجامعات الأمريكية، يفصلونها، أي الدولة، عن بنيتها الاقتصادية التحتية ويركزون على ان الدولة ليست نتيجة لتطور الصراع الطبقي بل هي جسم مستقل ينتج الرأس المال الرمزي « البنك المركزي للرأس المال الرمزي» حسب بورديو ، او ما يسميه فوكو ب «البيو-سياسة» بمعنى أن الدولة تعتمد «الحوكمة» التي تمكن استمرار الفئات الاجتماعية على قيد الحياة. هذه المفاهيم لما بعد الحداثية حول الدولة بالرغم من كونها ليست جديدة بل تعود إلى هيجل، كان لها صدى كبير وسط «اليسار الجديد» الأوروبي والأمريكي. في هذا الصدد ومن خلال استنتاجات من تحليله التاريخي للدولة يستخلص انجلس: «إن الدولة ليست إذن سلطة مفروضة من الخارج على المجتمع، كما يدعي هيغل. إنها بالأحرى نتاج مجتمع في مرحلة محددة من تطوره، إنه الاعتراف بأن هذا المجتمع متورط في تناقض غير قابل للحل مع نفسه»

7– تميزت المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينات بهيمنة حركات التحرر الوطني في مواجهة الاستعمار، بدعم من الاتحاد السوفياتي. رغم قيادة بعض من هذه الحركات التحررية من طرف الأحزاب او النخب التي تنهل من الشيوعية (الصين، جنوب شرق اسيا، الجنوب الافريقي) واعتبرت قوى مناهضة للإمبريالية، الا ان مفهوم الثورة الاشتراكية خاصة في دول المركز الرأسمالي قد توارى.

8– شكل نجاح الاشتراكي سالفادور اليندي في الانتخابات الرئاسية بالتشيلي و ثورة الضباط الأحرار ضد نظام سالازار بالبرتغال وسقوط الديكتاتورية العسكرية باليونان منعطفا جديدا انتعشت من خلاله القوى الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية بأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية وظهرت جبهات يسارية بالعديد من البلدان، من هنا ظهر مفهوم جديد ل «الدولة» طوره نيكوس بولونتزاز معتبرا أن «الدولة» هي «التكثيف المادي لتوازن القوى بين الطبقات والفئات الطبقية كما يتم التعبير عنه، دائمًا، على وجه التحديد، داخل الدولة". مضيفا أن «الدولة ليست أداة، ولا ذاتًا، ولا شيئًا؛ إنها علاقة – مجموعة من العلاقات المتعددة. إنها إحدى المساحات التي ينكشف فيها الصراع الطبقي، وتندرج داخلها صراعات واستراتيجيات الطبقات المختلفة. إنها متعددة، تتخللها شبكات مختلفة من السلطة، وتأثيرات مختلفة. فهي ذات «أهمية مؤسسية معقدة»: فهي تتكون بشكل خاص من أجهزة وفروع مختلفة، يمكنها أن تحمل سياسات متناقضة فيما بينها. وبالتالي فإن السياسات المتبعة بشكل عام تعكس توازنًا معينًا بين الطبقات والفئات. وبعبارة أخرى، الدولة هي «مجال استراتيجي». لكن هذا لا يعني أنها محايدة: فهي تحابي بنيويا مصالح الطبقات المهيمنة. فقط استراتيجيات هذه الأخيرة هي التي تتمكن من التسجيل مباشرة فيها، لأن لديها «مراكز قوة» هناك، في حين أن الطبقات العاملة ممثلة فقط بـ «مراكز المقاومة». ولهذا السبب تمكن بولانتزاس من القول إن توازن القوى بين الطبقات يتم تمثيله في الدولة «بطريقة محددة» و«مكثفة»: كل طبقة تنتج بالتأكيد تأثيرات في جهاز الدولة، ولكن بشكل غير متساو. فنجاح اليندي تم الانقلاب عليه من طرف المخابرات الامريكية، ونجاح ثورة الضباط الأحرار الذين يشكلون جزءا من الدولة في البرتغال الذي انتقل في ظلهم إلى دستور ديمقراطي يدافع عن الاشتراكية لكن تم إفراغه من مضمونه من طرف الحكومات المتعاقبة، وحصول الديمقراطية في اليونان كلها تدخل في إطار هذا المفهوم الذي طوره بولونتزاس حول «الدولة».

9– بعد فشل المشروع «الأوروشيوعي» الذي اعتبر أنه تكفي «السيطرة» على هرم «الدولة» من خلال الاقتراع العام كي تتحول إلى خدمة مصالح الطبقات الكادحة والطبقة العاملة، ظهرت قوى سياسية جديدة في كل باليونان «سيريزا واسبانيا «بوديموس» وفرنسا «فرنسا غير الخاضعة» لا تعتمد المقاربة الطبقية بل تتحدث عن «كل الشعب» كما كان عليه الحال بالنسبة للبرجوازية منذ منتصف القرن الثامن عشر حيت اعتبرت أن دولتها هي دولة «لكل الشعب». برنامج هذه الحركات اليسارية الجديدة هو تخليص الدولة من الاوليكارشيا المالية التي تسيطر عليها. لكن تبين أن هذه التجربة لم تصمد في اليونان نظرا لجبروت البورجوازية وتشعباتها العالمية واستلائها على جهاز الدولة بكيفية تجعلها «تعيد إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي»

10– في الأخير نذكر بما كتبه التوسير للتعبير عن رفضه تخلي الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن مفهوم ديكتاتوريا البروليتاريا معلنا «الماركسية هي نظرية «متناهية»، بمعنى أنها مجموعة متماسكة من المفاهيم والمبادئ التي لا يمكن إعادة تفسيرها أو تعديلها باستمرار. واعتبر أن الماركسية نظام مغلق، يقوم على مبادئ وتحليلات محددة لا يمكن تعديلها دون فقدان تماسكها.

راي مجلة الهدف:

شركاء في المقاومة وفي القرار

منذ اليوم الأول لعملية طوفان الأقصى، كانت هناك جهود حثيثة في التواصل والتنسيق مع فصائل العمل الوطني الفلسطيني. لإقامة جبهة مقاومة فلسطينية، انصبت الجهود لتشمل قوى وطنية ونخب فلسطينية مستقلة أو قريبة من حركة فتح، بالإضافة إلى جهات غير فصائلية استعدادًا للمرحلة القادمة. يُشار إلى أن التواصل لم ينقطع طوال فترة المعركة.

إدراكا لأهمية المرحلة الجديدة، والتحديات الجديدة لتوحيد الجهود والعمل الجماعي أمام قضية مصيرية بمواجهة حرب الإبادة، ومنع أي محاولات لفرض الوصاية وتدخلات دولية على غزة وكل فلسطين. على أهمية استمرار التنسيق الميداني والسياسي بين فصائل المقاومة لدعم صمود أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة في معركتهم اليومية ضد الاحتلال الصهيوني، ودعم المقاومة الفلسطينية التي هي حق مشروع كفلته القوانين والقرارات الدولية في مواجهة الاحتلال.

لذلك، يأتي التشاور والتنسيق والتعاون مع فصائل المقاومة لتكثيف الجهود المبذولة لوقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة بما يحقق مصالح شعبنا ويعزز الوحدة الوطنية على قاعدة المقاومة كسبيل لتحقيق التحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني وعاصمتها القدس . كما تؤكد على أن أهداف المقاومة في أي مبادرة أو جهود تُبذل تشمل وقف العدوان على شعبنا وعلى قطاع غزة بشكل خاص، وسحب قوات الاحتلال وتوفير الإغاثة لشعبنا وإعادة الإعمار، مع التأكيد على عقد صفقة عادلة لتبادل الأسرى.

إن المرحلة الحالية تفرض علينا ضرورة تعزيز اللحمة الوطنية ورص الصفوف في مواجهة التحديات المشتركة. إن تضافر الجهود بين مختلف الفصائل والقوى الوطنية يعتبر السبيل الأمثل لتحقيق التقدم على صعيد القضية الفلسطينية. هذه الوحدة هي التي تمكننا من مواجهة التدخلات الدولية التي تهدف إلى فرض حلول جزئية وغير عادلة تتجاهل حقوق شعبنا الثابتة.

ندرك أنه لو توقف إطلاق النار، فإن العدوان سيظل مستمرا طالما الاحتلال جاثم على أرضنا، لذلك المسؤولية الوطنية تقتضي أن نكسر الحلقة المفرغة بالانطلاق نحو تجسيد فعلي للعمل المشترك بين الفصائل والفعاليات الوطنية والشعبية. يجب أن يكون ركيزة أساسية في استراتيجية النضال ضد الاحتلال.

استعادة العمل الفلسطيني الموحد من خلال رؤية سياسية وطنية جامعة وقيادة وأدوات ومؤسسات وطنية وديمقراطية من شأنها أن تستثمر طاقات الشعب الفلسطيني، وكما الدعم العربي والدولي لقضيتنا العادلة، وضرورة تفعيل التضامن الدولي من أجل تحقيق الضغط اللازم على الاحتلال لإنهاء عدوانه وانتهاكاته المستمرة. يجب أن نستفيد من كل المنابر الدولية لفضح جرائم الاحتلال وكسب الدعم لقضيتنا.

إنها دعوتنا التي لا تكل ولا تمل من أجل تعزيز الحوار الوطني الداخلي وترسيخ ثقافة المقاومة بجميع أشكالها، كخيار استراتيجي وحيد لتحقيق أهدافنا الوطنية. يجب أن نعمل على تطوير أدواتنا النضالية واستراتيجياتنا السياسية بما يتناسب مع تطورات المرحلة، والتأكيد على أن المقاومة ليست فقط حقًا مشروعًا بل واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا للدفاع عن حقوق شعبنا وحريته وكرامته.

جبهة مغربية ضد مشروع قانوني الإضراب والتقاعد

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتعاقد (FMCLGR) المشكلة من هيئات نقابية ومهنية، ندوة صحفية يوم الاثنين 15 يوليوز بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان لتسليط الاضواء على ما يحاك من أجل تمرير قانوني الإضراب والتقاعد، قدمت خلاله تصريحا صحفية جاء فيه:

تصريح صحافي

بعد توقيع اتفاق 29 أبريل 2024 ما بين الحكومة والمركزيات النقابية الثلاث، انطلق قطار الحكومة المغربية في الدعاية له واعتباره انجازا لصالح الطبقة العاملة، وجندت كل امكانياتها السياسية والاعلامية لتهيئ الرأي العام العمالي لتقبل عدد من المشاريع التراجعية (القانون التنظيمي/ التكبيلي لممارسة حق الإضراب ومراجعة مدونة الشغل) مُقابل تقديمها زيادات هزيلة في القطاع الخاص وغير متناسبة نهائيا مع موجات الغلاء التي عصفت وتعصف بالقدرة الشرائية للموظفين والمستخدمين والعمال وتتمثل في:

1. إقرار زيادة عامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يستفيدوا بعد من مراجعة أجورهم بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم (يصرف على قسطين متساويين في يوليوز 2024 ويوليوز 2025)؛
2. الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر بنسبة 10% سيتم تقسيمها على دفعتين (يناير 2025 ويناير 2026) في النشاطات الصناعية والخدماتية (SMIG) وفي (ابريل 2025 ابريل 2026) بالنسبة للنشاطات الفلاحية (SMAG)؛
3. مراجعة نظام الضريبة على الدخل ابتداء من يناير 2025 بالنسبة للأجراء؛
4. الرفع من مبلغ الخصم من المبلغ السنوي للضريبة برسم الاعباء العائلية التي يتحملها الخاضع لهذه الضريبة عن كل شخص يعُوله من 360 إلى 500 درهم.

واعتبارا لخطورة هذه القوانين والإجراءات في مضامينها المعادية لحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة من جهة وعلى مستقبل العمل النقابي من جهة أخرى، حيث سيتم تعميق واقع الاستغلال والاضطهاد لكل مكونات الطبقة العاملة (عمال، مستخدمين وموظفين) خدمة لمصالح الطبقات الرأسمالية السائدة ومصالح المؤسسات المالية الدولية، عرفت بلادنا لأكثر من 20 سنة محاولات لتمرير مشاريع قوانين عديدة تهدف إلى نزع سلاح الإضراب من الطبقة العاملة، بدعم من الحكومات المتعاقبة وبمساهمة واعية من طرف الإعلام البرجوازي عبر حملات تضليل كبرى، منظمة ومنتظمة، تستهدف الحق في الإضراب عبر تبخيس وتشويه دوره كسلاح نضالي للدفاع عن الكرامة وعن المطالب المشروعة وكحق من حقوق الإنسان، وتصويره كمجرد وسيلة تلحق أضرار اقتصادية واجتماعية بالمواطنين بفعل ممارسته في المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة.

الأخوات والإخوة؛

بمناسبة ندوتنا الصحفية هاته، لا بد من إثارة ما يتميز به الوضع الراهن من تدهور خطير للحقوق الشغلية للطبقة العاملة، ومن تضييق فادح على الحريات النقابية من طرف الدولة وأرباب العمل؛ وهو ما يُميز هذه اللحظة ويجعلها دقيقة وتاريخية، تستدعي أعلى درجات المسؤولية الفردية والجماعية؛ والتبرم الواعي كذلك عن كل النزوعات السلبية، التي يحبل بها الواقع النقابي مع كامل الأسف، في التعاطي مع الوضع الاجتماعي وتوابعه.

فبفضل ملايين العمال والعاملات والموظفين والمستخدمين، نمت الثروة الوطنية وبني الاقتصاد الوطني، وعلى أكتافهم/هن تطور، لكنه للأسف الشديد لم تستفد من ذلك الطبقة العاملة وعموم الشغيلة التي ازدادت أوضاعها تأزما على كل المستويات؛ في حين كان للرأسمال العالمي والمحلي الذي راكم ثروات هائلة وحقق ولا يزال يحقق أرباحا فلكية، دورا كبيرا في الالتفاف على المطالب المهنية والاجتماعية للطبقة العاملة، بل تعداه الأمر للمطالبة بمزيد من المرونة في قانون الشغل، وتفكيك الوظيفة العمومية والشروع في تصفية الخدمات العمومية والسعي لخوصصة مؤسسات الحماية الاجتماعية وفي مقدمتها صناديق التقاعد كما يترجم ذلك تهافت الرأسمال وحكوماته في هذا المجال، عازمين على إخضاعها للرسملة بدل التوزيع، ومتذرعين بما تعرفه من أزمة مفتعلة، في الوقت الذي ظلت مساهمات العمال والعاملات والموظفين والموظفات والمستخدمين والمستخدمات منتظمة ودائمة، بينما لم تلتزم الدولة بأداء أقساطها الواجبة، دون الحديث عن الفساد وسوء تدبير المعاشات المدنية في كل الصناديق.

كذلك فإن إصلاح التقاعد ليس مطلبا للعمال والموظفين فحسب، بل هو هدف مشبوه لأرباب العمل أيضا، يسعون من خلاله النيل من المكاسب الطفيفة باعتماد معايير المقاربة المقياسية التي كان لها دور كبير في تخريب 2017 عبر تكريس الزيادة في سنوات العمل والرفع من قيمة المساهمات والتي لم يَجْن منها المزاولون والمتقاعدون سوى تخفيض أجورهم ومعاشاتهم.

الأخوات والإخوة؛

لا بد من الإشارة أنه في ظل الحملة العالمية التي يقودها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل تفكيك صناديق التقاعد في كل بقاع العالم، شهدت العديد من الدول معارك ضارية حول هذا الملف كللت بتراجع حكوماتها على الاصلاحات التخريبية، بينما استطاعت حكومات دول أخرى بسبب ضعف التعبئة العمالية والشعبية فرض شروطها التخريبية على الشغيلة والمتقاعدين.

وعلى هذا المنوال، تستعد حكومة الرأسمال بالمغرب منذ توليها تدبير الشأن العام المضي في هذا المسلسل التخريبي وتسريعه، حيث تَمَتْرَسَتْ حول خطاب «الإصلاح» المزعوم وعززت منسوبه في التداول الاعلامي والسياسي، وانتقلت عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي مرة أخرى إلى نقله لمستوى اتفاق اجتماعي.

إننا إزاء وضع استثنائي يطبعه ارتفاع نسب البطالة والهجرة والجريمة وتسريح عشرات الآلاف من العاملات والعمال بفعل الإغلاقات غير القانونية للوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتراجع الخدمات العمومية في مختلف القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن ونقل...، وارتفاع مؤشرات الفقر؛ وليزيد انحسار تأثير الحركة النقابية والأحزاب السياسية في الدفاع عن المجتمع وطبقاته الاجتماعية المتضررة من استفحال هذا الوضع، وهو ما عجل بالنقاش بين مجموعة من التنظيمات النقابية والجمعوية حول سبل تنظيم المقاومة الفكرية والإعلامية والاحتجاجية لتعرية خلفيات هذه القوانين ومضامينها وتداعياتها السلبية، الكارثية، على الطبقة العاملة ونفسها الاجتماعي، فكانت المبادرة يوم الأحد 5 ماي 2024 بمقر الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بالرباط استجابت لها مجموعة من التنظيمات النقابية.

وبعد التداول الديمقراطي في ضرورة تحمل المسؤولية دون تردد ولا إقصاء، ومن رحم المعاناة الجماعية والمخاطر المحدقة بالمكتسبات، انبثقت «الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد»، معززة المشهد الاجتماعي وفاتحة نقاشا عموميا، نتمنى أن ينخرط فيه بقوة كل المعنيين/ات، حول المشاريع التراجعية والسياسات اللااجتماعية للحكومة في علاقتها بالعمال والمستخدمين والموظفين، وعازمة على خوض المعركة النضالية بكل ما لديها من امكانيات، مُبْسطة يدها لكل التنظيمات الرافضة لهذه القوانين وللطاقات المناضلة في كل النقابات والجمعيات المهنية للعمل والنضال الوحدوي الجبهوي، على أمل خلق ميزان قوى يمكن الحركة النقابية المفاوضة من الضغط لسحْب هذه القوانينَ التراجعية المشؤَومة.

شكرا على حسن استماعكم، ونحن رهن إشارتكم للتفاعل والإجابة على ما قد تتقدمون به من أسئلة أو حول ما تودونه من توضيحات.

شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية Réseau Jonction

الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب CNTM

النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل SNICIT

النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP

النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة SIITS

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA UMT

الجامعة الوطنية للتعليم FNE

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR،

تتمة 9

الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين. ثم نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي يومي 24 و25 أبريل 1999 ندوة وطنية حول إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي جددت فيها مطالبتَها بضرورة المراجعة الشاملة لهيكلة التعليم العالي، واقترحت «إحداث مجلس وطني تكون مهمته التخطيط والتوجيه وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي». وفي مارس 1999 تم تشكيل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي انبثق عن أشغالها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، وصادق البرلمان على عدة قوانين ذات الصلة بإصلاح منظومة التعليم العالي من ضمنها القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي.

مع بداية الألفية الثالثة تم الشروع في تنزيل نظام إجازة-ماستر-دكتوراه(LMD)المستنسخ من النظام الفرنسي بدون مراعاة حاجات البلاد ولا توفير البنيات التحتية والشروط المادية الضرورية والموارد البشرية اللازمة لإنجاحه، فأحدثت الكليات متعددة التخصصات للتخفيف من الاكتظاظ في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح ولاستئصال الفعل النضالي للحركة الطلابية التي بدأت تستعيد عافيتها. لقد أحدثت هذه الكليات تحت الضغط،وبهاجس أمني مكشوف، وبدون هدف واضح أو تخطيط مسبق. والغريب أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكل حينئذ إطارَ تطوير التعليم العالي لا يتضمن أية إشارة لهذا النموذج من المؤسسات، ولم يصدر بخصوصه أية توصية.

وقد تعامل المؤتمر الوطني السابع لنقابتنا بإيجابية مع مشروع الإصلاح، وشارك ممثلو النقابة في اللجن الوطنية والجهوية لتتبع وتنسيق الإصلاح. وشاركت النقابة في الهيئات الوطنية والجهوية لإضفاء الشرعية على هذه الهيئات الصورية. ونظمت ندوة وطنية في يناير 2003 تحت شعار «من أجل إصلاح شامل وشمولي للتعليم العالي». وانعقد المؤتمر الوطني الثامن في أبريل 2004 تحت شعار «نقابة تشاركية مناضلة من أجل تعليم عالي أفضل»، وأعلن في بيانه العام أن إنجاح مشروع إصلاح التعليم العالي الذي انخرطوا فيه يشترط «توفير الإمكانيات المادية والبشرية وربطه بالتنمية الشاملة والمستدامة للبلاد من خلال الاهتمام الفعلي بالبحث العلمي في إطار استراتيجية واضحة تخدم مصلحة البلاد». وجدد المؤتمر «تشبث الأساتذة بضرورة دمقرطة مؤسسات التعليم العالي وضمان استقلاليتها مع رد الاعتبار للأستاذ الباحث وصيانة كرامته لكي يقوم التعليم العالي بدوره الريادي كقاطرة للتنمية مع الحفاظ على مجانية التعليم».

وبعد ست سنوات من تطبيق هذا الإصلاح، سجل المؤتمر الوطني التاسع المنعقد في أبريل 2009 إخفاق البلاد في إرساء «منظومة ديمقراطية ذات مردودية عالية للتعليم العالي والبحث العلمي»، وأرجع سبب هذا الإخفاق إلى «عدم توفير الموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية اللازمة لإنجاز ذلك». وطالب المؤتمرون «بتصحيح الاختلالات العميقة التي اعترت تطبيق إصلاح التعليم العالي». وقد ظل نفس المطلب: مطلب توفير شروط إنجاح الإصلاح وإشراك الأساتذة في بلورته شكلا ومضمونا إلى يومنا هذا حاضرا في أدبيات وبرامج النقابة الوطنية للتعليم العالي.

وعوض التفاعل مع هذا المطلب والانكباب على تقييم تجربة نظام LMD وبلورة مشروع إصلاح وطني شامل ومتكامل لمنظومتنا التربوية والتعليمية، نظمت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في 02 و03 أكتوبر 2018 لقاء بيداغوجيا وطنيا تحت شعار: «الجامعة المتجددة: الإجازة رهان التأهيل الأكاديمي والاندماج المهني». وقد حُدِّدَ موضوعُه في دراسة ومناقشة جميع السبل الممكنة من أجل ملاءمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل وتيسير اندماج الخريجين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي. والواقع أن هذا الطرح مغلوط ومُضلِّل؛ فمن جهة ليس من أدوار الجامعة ولا من مهامها تكوين الطلاب تكوينا مهْنيا، ومن جهة أخرى إن المحيط الاقتصادي هو الذي ينبغي أن يُؤهَّل ليستوعب الخريجين. ورغم أنه لم يرد الحديث على لسان أيّ أحد من المشاركين في هذا اللقاء عن مشروع البكالوريوس، ستشرع الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي بشكل انفرادي في إعداد هذا المشروع، بل وستسابق الزمنَ وتُنَظِّم في 08 فبراير 2020 لقاءً بيداغوجيا وطنيا حول تنزيله.

وقد نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي في اليوم نفسه أمام مكان هذا اللقاء قصر المؤتمرات أبي رقراق الولجة بمدينة سلا وقفة احتجاجية ناجحة، وَعَد على إثرها وزيرُ التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي النقابة الوطنية بتنظيم مناظرة وطنية. فلم يَفِ الوزيرُ، كما العادة، بوعده. والوزارة عازمة الآن، وفي ظل جائحة كورونا، على تنزيل مشروعها رغم رفض الأساتذة والنقابة الوطنية للتعليم العالي والعديد من المجالس والهياكل الممثلة للأساتذة الانخراط في هذا الإصلاح المبتور.

4- لقد شكل موضوع إصلاح التعليم ووظيفته وفعاليته منذ بداية الستينات وإلى منتصف التسعينات من القرن الماضي مجالا للصراع بين الدولة التي كانت تدافع عن تصور تكنوقراطي نخبوي يتعلل بالإكراهات المالية وتصور النخبة السياسية المعارضة والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة بها التي كانت تدافع عن تصور ديمقراطي للتعليم يُؤَمِّن تعليما موحدا لجميع المغاربة ويصب في مهمة استكمال التحرر الوطني. غير أن الوضع الذي وصل إليه المغرب وضمنه التعليم العالي والبحث العلمي في نهاية التسعينات واصطفاف الأحزاب الإصلاحية إلى جانب المخزن جرّ المكونات المعنية بالمسألة التعليمية إلى مستنقع التوافق وأوهمها بإمكانية إصلاح هذه المنظومة عبر إنشاء البيانات والبلاغات وعبر مسلسل الحوار الذي ينتهي في أحسن الأحوال بتصريحات وبلاغات مشتركة تبقى حبرا على ورق، بل وتزيد من تفاقم أزمة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد أبانت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك ألا أمل في التوافق في ظل اختلال موازين القوى، وألا بديل عن النضال في إطار تكتل أو جبهة وطنية موسعة لفرض إصلاح فعلي وشامل لمنظومتنا التربوية والتعليمية يؤهل المدرسة والبحث العلمي ليقوما بدورهما الريادي المنوط بهما. فلم يكن للأستاذ الباحث في محاولات إصلاح التعليم العالي الفاشلة، بدءا من تشكيل اللجنة الملكية في 1999 لوضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين وما تبعه من برنامج استعجالي ومشروع مخطط عمل الوزارة 2013-2016 وانتهاءً بإصرار الوزارة الوصية منذ 2018-2019 على التنزيل الأحادي والمتسرع لمشروع نظام «البكالوريوس»، أيّ إسهام لا في التقييم والتقويم ولا في الاقتراح والإعداد. لقد كان الغرض المبطّن من كل هذه المحاولات هو تبخيسُ التعليم العالي وتحطيمُه تمهيدا للتخلص من الإنفاق عليه وفتح المجال واسعًا أمام الرأسمال المحلي والأجنبي للاستثمار المربح فيه. لقد ساهمت كل الحكومات المتعاقبة على مغرب ما بعد 1956 في هذه المؤامرة التي تحاك ضد التعليم العالي العمومي، وفي تهميش الأستاذ الباحث وإضعاف البحث العلمي وتوجيهه وجهة لا تخدم التقدم الاجتماعي وبناء الاقتصاد الوطني الحر الذي يحقق الاكتفاء الذاتي.

لقد اتضح أن الإصلاح، إذا أريد له فعلا أن يكون في خدمة التنمية الوطنية المستدامة وأن يسهم في بناء الاقتصاد الوطني الحر، يحتاج إلى تقويم يأخذ بملاحظات واقتراحات كل المعنيين والمتدخلين في العملية التربوية والتعليمية. إن من شأن إشراك هؤلاء والعمل بآرائهم ومقترحاتهم وتوصياتهم أن يسهم بالفعل في وضع نظام وطني تعليمي وتربوي، نظام يحقق الجودة المطلوبة ويستجيب لحاجة المواطن المغربي وتوقعاته.

إن بلادَنا تستْأهل تعليما عاليا عموميا ديمقراطيا حداثيا جيدا ومجانيا، يسهم الأستاذ الباحث عبر هياكله التمثيلية إسهاما فعليا في تحديد أسسه وأهدافه وغاياته وفي وضع هِندسته ومساراته. وتستَحق بحثا علميا يأخذ بعين الاعتبار موارَدنا الطبيعية ويُوجَّه الوجهة التي تحقق الإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. والواقع أن ما ننتظره من إصلاح تعليمنا العالي لن يتحقق إلا بإصلاح الدولة والمجتمع، إلا في ظل نظام وطني ديمقراطي.

وبالرغم من أن النقابة الوطنية للتعليم العالي قد جعلت من بين أهدافها الرئيسة في مؤتمراتها وبياناتها كرامة الأستاذ الباحث، والإسهامَ في إصلاح التعليم العالي، ودعمَ البحث العلمي وتشجيعَه ليسهم في تحقيق التقدم الاجتماعي والقطيعة مع التبعية البنيوية للإمبريالية العالمية، فالملاحظ أنها لا تعمل نضاليا على فرض تحقيق هذه الأهداف. إن تقييم أداء النقابة الوطنية للتعليم العالي يقتضي استحضار السياق المغربي العام في العقود الثلاثة الأخيرة؛ فلقد عرف المغرب في بداية التسعينات مدًا نضاليًا مواتيًا، فأخلفنا الموعد. ثم عرف منذ 2008-2009 حركية نضالية اجتماعية غير مسبوقة تمثلت في ظهور تنسيقيات مواجهة غلاء الأسعار وتدهور الخدمات الاجتماعية وضمنها المدرسة العمومية، وستعرف هذه الحركية أوجَها مع ظهور حركة 20 فبراير المجيدة في 2011، وعوض الانخراط في هذا الحراك الشعبي فضلت القيادة النقابية كعادتها السلْم الاجتماعي وتحييد الأساتذة الباحثين، وفوّتت عليهم فرصة فرض الإصلاح المنشود.

وختامًا، إذا كنا لا نستطيع أن نغير الماضي، فإننا نستطيع بالتأكيد تغيير الحاضر من أجل غد أفضل. والمفتاح الرئيس لهذا التغييرِ وحل معضلات الدنيا والدين هو إصلاح التعليم. تلك هي مهمة الأساتذة الباحثين وخاصة الشباب وكل القوى المؤمنة بإمكانية التغيير عبر النضال الديمقراطي الجماهيري.

2- لقد وصلت البلاد عامة والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة في نهاية التسعينات، بسبب السياسة التقشفية، إلى وضعية كارثية اعترفت معها الدولة وجميع المكونات المعنية بالتعليم بفشل المنظومة التعليمية. وتوهَّمت القيادة النقابية وحزبُها المهيمنُ أن من شأن خيار التوافق إصلاحَ هذه المنظومة ضمن سياسة عامة تدعي إنقاذ البلاد مما سمي حينها بحالة الإفلاس الشامل. فتمّ التوصل إلى إصدار أرضية متوافق عليها بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزارتي التربية الوطنية والأشغال العمومية وتكوين الأطر والتكوين المهني حول إصلاح التعليم العالي في يوليوز 1994. وقد أحدثت قبل ذلك لجنة وطنية مكونة من ممَثلين عن هذه الهيئات الثلاث انطلقت أعمالها في 18 مارس من السنة نفسها، اهتمت بالإصلاح البيداغوجي وبمراجعة هياكل مؤسسات التعليم العالي وتنظيم البحث العلمي والدكتوراه الوطنية والنظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين. ثم نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي يومي 24 و25 أبريل 1999 ندوة وطنية حول إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي جددت فيها مطالبتَها بضرورة المراجعة الشاملة لهيكلة التعليم العالي، واقترحت «إحداث مجلس وطني تكون مهمته التخطيط والتوجيه وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي». وفي مارس 1999 تمّ تشكيل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي انبثق عن أشغالها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، وصادق البرلمان على عدة قوانين ذات الصلة بإصلاح منظومة التعليم العالي من ضمنها القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي.

إن بلادَنا تستْأهل تعليما عاليا عموميا ديمقراطيا حداثيا جيدا ومجانيا، يسهم الأستاذ الباحث عبر هياكله التمثيلية إسهاما فعليا في تحديد أسسه وأهدافه وغاياته وفي وضع هِندسته ومضامينه ومساراته. وتستحقّ بحثا علميا يأخذ بعين الاعتبار مواردنا الطبيعية

دراسة حول العمل النقابي

(الجزء السابع والاخير)

يعيش العمل النقابي ببلادنا وعلى الصعيد العالمي تحولات قد تكون لها انعكاسات على أوضاع الطبقة العامل والصراع الطبقي عموما، حيث تحاول الرأسمالية تجريد الطبقة العاملة من أحد أسلحتها الا وهو الحق في التنظيم وفي الإضراب... ونظرا ألهمجيتها وراهنية القضايا التي تتطرق لها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي نشر في أجزاء دراسة حول العمل النقابي للرفيق طارق هذا الجزء السابع

الرفيق طارق

لقد وضعت الحركة الماركسية اللينينية وخاصة منظمة إلى الأمام اللبنات الأولى لترجمة شعار التجذر وسط الطبقة العاملة الذي أطر فهمها لعملية بناء المنظمة الثورية طيلة الفترة الممتدة بين سنة 1970 وسنة 1976 تاريخ اعتقال أغلب أطرها وقياداتها، وقد تجسدت هذه اللبنات في تحقيق تقدم هائل على مستوى قيادة نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في مؤتمرها الخامس عشر سنة 1972 وتأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ في نفس السنة، وكان الهدف الأساسي من قيادة نضالات الشبيبة المدرسية هو تعميق ارتباط المنظمة بالطبقة العاملة من خلال اعتبار الشبيبة الثورية بعدد من القطاعات رغم محدوديتها.

وعلى عكس الادعاءات المغرضة التي حاولت ولا زالت تحاول العديد من القوى والتيارات التحريفية والإصلاحية أن تروج لها، والتي تقلل من أهمية الرصيد النظري والسياسي للحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنظمة إلى الأمام على الخصوص في الجانب المتعلق بمنظورها للعمل النقابي، فإن هذه الأخيرة حاولت تجاوز بعض الثغرات التي كانت تطبع تصورها في هذا المجال من خلال تقديم إجابات ملموسة على مشكلة تبقرط النقابة وتعثر عملية تحويل النضالات الاقتصادية للطبقة العاملة إلى نضالات ذات بعد سياسي ثوري، كما حاولت دراسة الأوضاع العامة للطبقة العاملة ومختلف التفاصيل المتعلقة بمعاركها في العديد من الوثائق الرسمية والمقالات والدراسات المنشورة في مجلة أنفاس ومجلات أخرى، لكن حجم القمع الذي تعرضت له بعد أن سعى النظام إلى اجتثاثها من الساحة السياسية، وقصر الفترة الممتدة بين تاريخ تأسيسها وتاريخ سيطرة الخط التحريفي على قيادتها وارتداد بعض أطرها، حال دون بلوغ الأهداف والغايات التي سطرتها، وهو الأمر الذي يجعل من مسألة تقييم رؤية المنظمة للعمل النقابي وتطوير ما راكمته في هذا المجال وغيره، مهمة مستعجلة مطروحة على عاتق كل للمناضلين الماركسيين اللينينين المتشبثين برصيدها النضالي والتنظيمي والسياسي.

الحالة الراهنة للنقابات بالمغرب ومهامنا

لا يحتاج المناضل الثوري بالمغرب إلى كثير من التحليل أو التأمل ليستنتج بأن الأغلبية الساحقة من العمال المغاربة غير مؤطرين نقابيا، وأن النقابات في ظل هيمنة قوى برجوازية معادية لمصالح الطبقة العاملة على قيادتها، أصبحت عاجزة عن تحصين أبسط المكتسبات التي تم انتزاعها بفضل تضحيات جسيمة، فالحركة النقابية المغربية تعيش حالة تفكك وتراجع خير غير مسبوقة، ولم تعد قادرة على مواكبة حتى المطالب الفئوية والديمقراطية التي تمس جوهر وجود النقابات والحق في الإضراب، التقاعد، الاستقرار في الشغل، الحريات النقابية.....، وحتى النقابات التي تأسست على أرضية اعتبار نفسها تصحيحا لمسار الحركة النقابية المغربية كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تخلت قياداتها على خيارها الإصلاحي، وتحولت إلى واجهات لتصريف المواقف الرسمية للنظام والبرجوازية، ونخرها الفساد والتبقرط والاستسلام وغياب أبسط أشكال الديمقراطية الداخلية، لدرجة أصبح المشهد النقابي بالمغرب يشبه إلى حد كبير مشهد الأحزاب السياسية الملتفة حول النظام، وهذا الوضع هو نتاج عقود من التعاون الطبقي والاندماج المستمر في المؤسسات الرسمية، ومسايرة مخططات النظام وبرامجه وسياساته المعادية لمصالح الطبقة العاملة، وفي نفس الوقت هو نتاج ارتباط قيادات أغلب هذه النقابات بالأحزاب الرجعية والإصلاحية، وغياب الحزب الثوري للطبقة العاملة القادر على تحويل معاركها العفوية إلى معارك طبقية حقيقية، وضعف المجموعات والتيارات الماركسية اللينينية والثورية، وعدم استنادها على رؤية مشتركة وواضحة تجاه النضال النقابي وسبل النهوض بممارسة نقابية ثورية، فعشرات المناضلين الماركسيين ينخرطون في النقابات بحماس كبير وبرغبة حقيقية لتطوير نضالات العمال وتاطيرها، لكن سرعان ما يذوب الكثير منهم في مستنقع خيارات البيروقراطية النقابية، وتتحول عندهم مسألة مسايرة هذه الخيارات والتعايش مع منظور الأحزاب الرجعية للنضال النقابي إلى معطى واقعي وطبيعي، الأمر الذي يجعل

كل الجهود الفردية تتبدد مع مرور الوقت في ظل غياب المبادرات الجماعية والرؤى المشتركة التي تقوم على أرضية بناء خط نقابي بديل لخط البيروقراطية داخل المركزيات النقابية، إن حالة التبقرط التي تعرفها الحركة النقابية بالمغرب وضعف انخراط الطبقة العاملة في النقابات، واستمرار قيادات المركزيات النقابية في استجداء الفتات من البرجوازية وسلطتها، وتكريس منطق التعاون الطبقي بدل خوض الصراع على أرضية الدفاع عن المطالب الآنية والاستراتيجية للطبقة العاملة، إن كل ذلك يفرض على المناضلين الماركسيين اللينينيين والثوريين بشكل عام أن ينخرطوا في النقابات تحت راية مستقلة عن البيروقراطية والأحزاب الرجعية المتحكمة في الأجهزة النقابية، وفي نفس الوقت دعم وتاطير النضالات العمالية المنفلتة من رقابة البيروقراطية والتي يتم خوضها خارج النقابات، وهذا لا يعني الدعوة إلى شق صفوف النقابات الكبرى أو تعميق ضعفها، بل يعني بالدرجة الأولى أن المناضلين الماركسيين ملزمين بترجمة تصورهم للنضال النقابي والدفاع عنه، وتطوير كل الصيغ التنظيمية التي تبدعها الجماهير في إطار دفاعها عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (تنسيقيات، لجان، شبكات للتضامن...، مع العمل المتواصل والدؤوب لتحقيق وحدة النضال العمالي على أرضية مواجهة الاستغلال والاضطهاد والقهر والقمع وكل أشكال الاستعباد، لا على أرضية المساومة أو المهادنة أو الدفاع عن سلم اجتماعي وهمي كما تفعل البيروقراطية المتربعة على عرش النقابات، فالماركسيون مطالبون بتحويل كل معركة اقتصادية للعمال الى محاكمة سياسية للنظام الرأسمالي وجهاز الدولة الذي يحميه، ومن غير المبرر الانغماس في النضالات المطلبية والسير في ذيل هذه المعارك العفوية دون أن يتم بذل أي جهد دعائي و تحريضي يكشف عن جوهر الصراع ويطور الوعي الطبقي انطلاقا من هذه النضالات، ويربطها بقضية توفير المتطلبات التنظيمية والسياسية لقيادة نضالات الطبقة العاملة، ويعزز ثقة العمال في أنفسهم وفي قوتهم عبر اعتماد أساليب التقرير والتسيير الذاتي والجماعي للمعارك، وتسييد مبادئ التضامن والتآزر والدعم بين عمال القطاع الواحد وباقي القطاعات، ولعل المسألة الأساسية التي يجب التأكيد عليها في هذا السياق هي أن المناضلين الماركسيين لن يتحولوا إلى قوة مؤثرة وفاعلة وسط الطبقة العاملة ونقاباتها ما لم يتقدموا بخطى مسؤولة وجدية نحو تجميع طاقاتهم أفرادا ومجموعات، وتوحيد وجهات النظر التي تستند إلى التحليل الماركسي للواقع الملموس على أرضية الإجابة الجماعية عن الاشكالات والقضايا العمالية المطروحة. وفي نفس الإطار يمكن اعتبار التقارب والتنسيق بين المناضلين الماركسيين وسط النقابات وفي معارك العمال مدخلا مهما نحو تقريب المسافات وتجاوز الخلافات بالنقاش الديمقراطي، في أفق تهيئ شروط بناء اتجاه ماركسي لينيني مؤطر برؤية سياسية شاملة تضع نصب أعينها مسألة استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية، وليس انتزاع بعض المطالب الاقتصادية أو الديمقراطية فقط، خاصة وأن الخلاصة الأساسية المستنتجة من كل ما سبق ذكره في هذه الدراسة، ومن استحضار تجارب كافة التنظيمات الماركسية والحركات العمالية، تشير بوضوح إلى أن أي فصل بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي يؤدي بالطبقة العاملة إلى المزيد من التخلف عن انجاز مهامها التاريخية، ويعزز مواقع الاتجاهات السياسية الرجعية واللبرالية وسطها، ويساهم في تفكك النضالات وتفييئها وعزلها، وهنا لابد أن نذكر بإحدى الموضوعات الأساسية التي صاغها المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية وهي تشكيل مجموعات شيوعية داخل النقابة باعتبار ذلك تكتيك ينظم عمل الشيوعيين في النقابات ويسهل عليهم مهمة تثويرها وتوحيدها، وقد أكد هذا الأمر المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية الثالثة في مقرر حول الأممية الشيوعية والأممية النقابية الحمراء، حين اعتبر بأن « التكتيك القائم على تشكيل مجموعات شيوعية في كل نقابة الذي صاغه المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية، أثبت صحته

كليا، وأعطى نتائج كبيرة في المانيا وا نجلترا وفي العديد من البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال، إذا خرجت مجموعات عمالية هامة قليلة المراس وصاحبة خبرة كافية في السياسة من النقابات الاشتراكية الديمقراطية الحرة في فرنسا، لأنها فقدت الأمل بالحصول على أي فائدة مباشرة من مشاركتها في النقابات الحرة فلا ينبغي أن يغير هذا بأي حال الموقف المبدئي للأممية الشيوعية إزاء المشاركة الشيوعية في الحركة المهنية، إن واجب الشيوعيين هو أن يشرحوا لجميع البروليتاريين أن الخلاص لا يقوم بالخروج من النقابات القديمة من أجل خلق نقابات جديدة أو للتشتت إلى

هباء من الرجال غير المنظمين، بل على تثوير النقابات، وطرد الروح الإصلاحية وخيانة القادة الانتهازيين منها، من أجل جعلها سلاحا فعالا بيد البروليتاريا الثورية.

إن الحلقة الأساسية التي يجب أن نتشبث بها في اللحظة الراهنة ضمن سلسلة التغيير الثوري المنشود ببلادنا هي المزاوجة بين عملية التنسيق النضالي والميداني بين المناضلين الماركسيين اللينينيين داخل النقابات قصد الدفاع عن مواقفهم وآرائهم وطرح تصورهم لقضايا الطبقة العاملة، وعملية بناء التنظيم السياسي الماركسي اللينيني، وهذه العملية ندرك أنها ليست إجراءا تقنيا قد يتحقق بسهولة، بل هي سيرورة متشابكة لابد أن يتخللها نقاش نظري وسياسي وتنظيمي وعمل ميداني شاق ومضني لكنه ضروري من أجل الخروج من مأزق اللاتنظيم الذي لا يستفيد منه سوى أعداء الطبقة العاملة وعموم الكادحين. فيا ثوار المغرب اتحدوا، وافتحوا الطريق أمام وحدة الطبقة العاملة على أرضية بناء تنظيمها السياسي ومشروعها الاشتراكي.

قائمة المراجع:

.٦ كارل ماركس وافردريك انجلز، الاديولوجية الألمانية، دار دمشق،.

2 كارل ماركس، بؤس الفلسفة .

3 كارل ماركس االأجور والأسعار والأرباح»، دارالتقدم موسكو، ص 81

48 من ماركس لندن إلى فريدريك بولته في نيويورك، 23 تشرين الثاني رنوفمبر1871 نقلا عن موقع «الحوار المتمدن:

5 قرار صاغه ماركس وتبناه المؤتمر الأول للأممية في جنيف سويسرا أيلول 1866 منقول عن كتاب –في الحركة النقابية ماركس وا نجلز:، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى أبريل 1975

6 قرار للمؤتمر الرابع للرابطة الأممية للشغيلة . بال 1869، نفس المرجع

7 منقول عن كتاب محاضرات في تاريخ الماركسيت٦»، د ريازانوف، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر

8 رسالة من ا نجلز الى بيبل لندن، 28.18 مارس 1875 نقلا عن موقع الحوار المتمدن

9 من ماركس لندن، 23 تشرين الثاني رنوفمبسس1871 إلى فريدريك بولته في نيويورك، نقلا عن موقع الحوارالمتمدن

١3 تووني كليف:. لينين وبناء الحزب٦ ص –١٥

253 ص ،٦ لينين، مختارات في 10 مجلدات، دارالتقدم موسكو المجلد –١٦

12 كروبسكايا، ذكريات عن لينين، ص ٢6

–3 لينين مهام الاشتراكيين الديموقراطيين الروس 500/499 لينين مختارات في 10 مجلدات، دار التقدم موسكو المجلد 1 ص –١4

–15 نفس المرجع ص 490.489

–١6 لينين، مهماتنا الآنية، نقلا عن موقع الحوارالمتمدن

45 لينين مختارات في 10 مجلدات، دارالتقدم موسكو المجلد 2، ص –١7

–18 نفس المرجع، ص57

145/144% نفس المرجع، ص –١9

20 نفس المرجع، ص 146

21 نفس المرجع، المجلد 9، ص ٧6

22 عبد السلام المؤدن، الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية

23 الحركة النقابية بالمغرب، منشورات فرع أسفي للنقابة الوطنية للتعليم ر ك د ش،

24. جريدة العلم 11 شتنبر/أيلول 1948 عدد 625 السنة الثالثة

25 مجلة أبحاث، مجلة العلوم السياسية مجلة فصلية –العدد: –13 السنة الرابعة خريف 1986 ،شكيب ارسلان، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب

26 عمر بنجلون مقال تحت عنوان ٠ الطبقة العاملة بعد ١2 سنة،

27 أمراء النزعة الانحرافية عمر بنجلون، نشر في جريدة الاحداث المغربية في حلقات د جنبر 2002 يناير 2003

28 يحيى بوقنطار، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام سنت 2003 بكلية العلوم القانونية والاق والاج بالرباط تحت عنوان» تطور ومسار الحركة النقابية بالمغرب، نموذج الكوفدرالية الديمقراطية للشغل، 34

29 نفس المرجع

2000. صمود واستمرار، بيانات وبلاغات ومذكرات ك د ش الجزء الأول دار النشر المغربية –فاتح ماي٥3–

–31 «الحركة النقابية المغربية واعادة البناء» مقال منشور بالموقع الالكتروني كفاح نقابي»

32 البيان التأسيسي للكوفدرالية الديمقراطية للشغل

33 إلى الأمام، «سقطت الاقنعة فلنفتح الطريق الثوري٠ ٥3 غشت 1970

–4 إلى الأمام، عشرة أشهر من كفاح التنظيم نقد ونقد ذاتي، 20 نونبر 1972

–35 إلى الأمام، من أجل الجبهة الثورية الشعبية–دروس النضالات الشعبية و أحداث عاشر يوليوز؟– 3يونيو –1972 توقيع: لجنة العمال من أجل الجبهة الثورية الشعبية

–36 إلى الأمام، الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية، 06 أبريل 1973

–37 ناري حسن،موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العامل، مجلة انفاس، عدد مزدوج 8.7 دجنبر 1971 يناير 1972، ص

–38 إلى الأمام، من أجل بناء خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربي، نقاش المنظمة مع الفصيل الثالث، 8٥ مارس 1974

39% إلى الأمام، الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسيت اللينينية،

٥4– نفس المرجع.

55 ناري حسن،موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملت، مجلة انفاس، عدد مزدوج 8.7 دجنبر 1971 يناير 1972، ص ٨1

–2% نفس المرجع،

–٨3 نشرة «مغرب النضال»– المستقبل بين يدي الطبقة العاملة، ماي 1977٠ نقلا عن الموقع الفرعي لفؤاد الهلالي على شبكة الحوارالمتمدن:

٨4 مقررات المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية الثالثة/ الأممية الشيوعيت والأممية النقابية الحمراء

مراجع مستانس بها:

.٦ الحركة النقابية بالمغرب:: ألبي عياش.

الجزء الأول 1942.1919: دار الخطابي،

الجزء الثاني 1948.1943: دارولادة.

الجزء الثالث 1956.1949: دار لاماتان،

2 عب اللطيف اللمانوني. –Le mouvement syndi cal au maroc

3 شكيب أرسـلان: «الحركة النقابية بالمغرب»: مجلة «أبحاث»

فرع الجمعية بالخميسات يخلد الذكرى 45 بتنظيم أنشطة ثقافية متنوعة

خلدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان هذه السنة ذكراها التأسيسية 45 تحت شعار: « 45 سنة من أجل مغرب تسود فيه قيم الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الإنسان للجميع»، وبهذه المناسبة، نظم فرع الجمعية بالخميسات مجموعة من الأنشطة اختار كعنوان لها: «الانفتاح على الطاقات الإبداعية المحلية لأبناء وبنات الخميسات»، التي تزخر بها المدينة في مختلف المجالات الفنية والأدبية وتنويع الأنشطة التي استمرت طيلة الخمسة أيام من الجمعة 28 يونيو إلى الأربعاء 3 يوليوز 2024، عرفت لقاءات ونقاشات وتواصلا بين رفاق وأصدقاء استحضروا ذكريات الأمس وإشعاع مدينة الخميسات الثقافي والفني في المسرح والسينما والموسيقى والثقافة الملتزمة أيام جمعية النهضة الثقافية وجمعية الجرس والنادي السينمائي ومسرح الهواة...

كانت مناسبة لتسليط الضوء على إصدارات أدبية وفكرية متنوعة وإبداعات فنية في مجال التشكيل احتضنها مقر جمعية المحامين الشباب بالخميسات، حيث تم افتتاح أيام الذكرى بمعرض للفنون التشكيلية لثلاثة تشكيليين من الخميسات، الهردوز حميد والعربي مومن والسي محمد الشتوك، استمر عرض 28 لوحة تشكيلية ومجموعة من المؤلفات الأدبية والفكرية طيلة الأسبوع لاقت ترحيبا واستحسانا من طرف الزوار،

وتم تقديم وقراءة في ثلاث إصدارات بحضور مؤلفيها الذين أشرفوا على توقيعها وتفاعلوا مع تساؤلات الجمهور الحاضر:

- رواية «البحث عن مناضل» للكاتب حسن إغلان، وقدم القراءة فيها الأستاذ والقاص عبد النبي البزاز
- سناريو «الكود أولا..» للمسرحي والسيناريست شوقي الحمداني، وقدم القراءة في مؤلفه الناقد المسرحي السغروشني
- مجموعة قصص الفانتاستيك «عازار وكائنات فوق-طبيعية أخرى، للأديب أعزيزي الحبيب، وقدم القراءة له الدكتور عبيد البروزيين الأستاذ بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة.

كما تخلل هذه الأنشطة لقاءات تواصلية مفتوحة عنوانها « فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالخميسات بعيون الساكنة» كانت مناسبة للوقوف على أداء الفرع والدور الذي يجب أن يلعبه بخصوص الدفاع والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة وتتبع الوضع الحقوقي بها.

واختتمت هذه الأيام بعرض تحت عنوان: الأمازيغية والديمقراطية المجالية، أطره عبد الله بادو المفتش التربوي والرئيس السابق للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، حيث تم تناول النقاش وتفاعل الحضور حول إشكالية الأمازيغية التي شكلت إحدى القضايا الثقافية واللغوية الكبرى بالمغرب بارتباط مع رهان الديمقراطية خصوصا بعد الدسترة وإصدار القانون التنظيمي.

> الخميسات في 7 يوليوز 2024

لحسن مومو: منسق لجنة الإعلام والتواصل لفرع الجمعية بالخميسات

طلب وظيفة

عبد اللطيف صردي

قبل حوالي نصف قرن من الزمن تقريبا، كنت أدخل مقر ما عرف سابقا مقر « الكومندان دو شريط» الذي صار يعرف فيما بعد ب» البيرو» أو مقر القيادة.

كنت في الثامنة عشرة تقريبا. أحمل طلب عمل أعتزم تقديمه للقايد.

لا شي كان يدفع بي في ذلك العمر للبحث عن وظيفة غير تغطية توقفي عن الدراسة بسبب ما عرفته حياتي من تأزم ناتج عن التوترات العائلية. وفي حال مختلف، كنت سأواجه بالرفض التام من قبل الوالدة. فأن أعمل في مركز القيادة هو تموقع مقبول من شأنه أن يخرس ألسنة كثيرة. كما أن ذلك سيمكنني من الالتحاق برفاق كثيرين كانوا قد فعلوا الشئ نفسه وأنهوا بذلك تاريخا مفعما بالغموض والقلق.

أدخلت مكتب القايد. نظر إلي بتمعن قبل أن يأمرني بالجلوس. تسلم الظرف وقرأ فحوى الخطاب. عاد لينظر إلي من جديد. ناولني ورقة وقلما، ثم أملى علي كلمة» باب»

نظرت إليه باستغراب وفي عيني أسئلة كثيرة. قال مستفسرا وبصوت مرتفع: ألا تعرف كتابتها؟

قلت: بل

- هيا اكتبها

تسلم مني الورقة. ألقى عليها نظرة ثم قال لي: لقد نجحت.

ولم أشعر في أي لحظة سابقة من عمري بتفاهة العالم مثلما أحسست ساعتئذ.

من مقاعد الدراسة إلى غياهب السجن: رحلة قاسية لتلميذ من تالسينت

فيصل بوركبة

في ظلمة الزنزانة، حيث لا ينفذ سوى خيط باهت من ضوء الشمس و القمر، أجلسُ على فراش صلب خشن، أحاكي وحدتي بأصداء أفكاري المتناثرة. أتساءلُ باستغراب : «أي رسالة أراد من اعتقلني إيصالها عندما انتزعني من مقاعد الدراسة وألقى بي في غياهب السجن؟». هل أراد تكميم صوتي! خنق أحلامي! سلب حريتي ونور حياتي!

أغمض عيني ، وأحاول استرجاع لحظة اعتقالي. وجوهٌ قاسية، وأصواتٌ غليظة، وأيادٍ خشنة اقتادتني من عالمي المشرق إلى عالم مظلم قاتم. لم أفهمْ ما يحدث، ولم أدرك ذنبي. طوّحتْ بي الأيامُ بين جدران باردة صامتة، لا رفيقَ لي سوى صرخاتُ الحزنِ وأنينُ الأسى. قرأتُ الكتبَ، وكتبتُ الخواطرَ والشعر، وسكبتُ دموع الروح على أوراق اصفرارتْ من وحشة السجن. مع كل شروق شمس تنمو في داخلي أسئلةٌ جديدة. ما هو مصيري؟ هل سأرى النورَ مجددا؟ هل سأعودُ إلى مقاعدِ الدراسة وأكمل أحلامي؟

أناجي الأمل في صمت، واتوسل الحريةَ في عتمة الزنزانة. لا أدري متى تنتهي هذه المحنة، لكنني على يقين أنّ قساوة السجن لن تطفئ نورَ عقلي، ولن تسكت صوتَ حبي للحياة. سأبقى أقاومُ الظلمَ بقلمي، وأناضل من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية بكلماتي. فالسجن قد يقيدُ جسديَ، لكنه لن يقيد روحَ ابداعي، ولن يطفئَ شمعة أملي سأخرجُ من هذا السجن كطائر محرر واحلق في سماء الأحلام دون قيود، سأكمل تعليمي وسأحقق طموحاتي، وسأكون صوت الحق في وجه الظلم... ولكن قبل هذا وذاك كيف اصبحت نازلا غريبا وحيدا في الزنزانة رقم 2 في سجن وجدة..؟

مقتطف من رواية في طور الإعداد.

الشاعر و السياسة

هوامش من وحي حدث طارئ

نور الدين بوخصيبي

في ختام الكلمة التي ألقتها الناشطة السياسية ماتيلد بانو Mathilde Panot ، وهي من قادة حزب فرنسا الأبية، غداة الاعلان عن فوز حزبها في الانتخابات التشريعية الفرنسية أمام جموع غفيرة من المواطنين الفرنسيين، أبت الا أن تتوج خطابها بأبيات شعرية للشاعر المغربي الكبير عبد اللطيف اللعبي تدعم بها خطابها الساخن. و لا أخفي أنني إذ تأثرت كثيرا حقيقة بهذا الاستشهاد لسيدة من عالم السياسة الفرنسية، بأبيات من ديوان شاعر مغربي كنت دائما أعتز به، وجدتني مباشرة أعود عقودا إلى الوراء، حين تعرفت على اسم عبد اللطيف اللعبي لأول مرة، و أنا بعد طالب أتابع دراستي في الجامعة في نهاية السبعينيات. كان الشاعر آنذاك يقضي فترة سجنه القسري داخل زنزانته، و كنت أنا أتابع دراستي كطالب للفلسفة بكلية الآداب بالرباط. كنت أسمع الرفاق يتحدثون عن اللعبي وعن جوسلين زوجته وحبيبته ورفيقة دربه، و يتحدثون عن مجلة أنفاس التي كان من مؤسسيها و المشرفين عليها (تأسست أنفاس سنة 1966)، وكنت أعجب كثيرا بذلك، لكن لم تكن لي و الحق يقال معرفة واضحة أو رؤية دقيقة لما يقع.. لكن معرفتي العميقة باللعبي، التي جعلتني أسقط في شباك حبه، بدأت فعليا عندما قرأت لأول مرة روايته الممتعة « مجنون الأمل».. كان ذلك في بداية الثمانينيات، و كنت حينها قد غدوت رجل تعليم بمدينة صغيرة هامشية. و ازداد حبي لعبد اللطيف ولنصوصه عندما اطلعت على قصيدة مطولة له نشرتها مجلة الطريق اللبنانية غداة الغزو الوحشي الصهيوني لبيروت عنوانها «خطاب فوق الهضبة العربية»..(نشرتها أيضا مجلة الكرمل اذا لم تخني الذاكرة).. كان اللعبي انئذ قد غادر منفاه الاضطراري، مع ادباء و ناشطين اخرين أذكر منهم بصفة خاصة الكاتب عبد القادر الشاوي. في غضون ذلك نشرت مجلة عربية حوارا مطولا مع عبد اللطيف تحدث فيه عن تجربته مع الاعتقال و الشعر و ما إلى ذلك... و ما زلت أذكر من هذا الحوار عبارة عميقة جدا ذكرها اللعبي، و هي أن كل نجمة كان يراها في السماء من كوة زنزانته بالمعتقل، كانت بالنسبة له نافذة على كل نجوم العالم، و كل طائر في السماء بمثابة نافذة على كل طيور وعصافير الكون. وما زلت إلى اليوم، كلما ابصرت نجمة في السماء أستحضر هذا التعبير الجميل لشاعر أجمل. وقرأت له بعد ذلك « يوميات قلعة المنفى» و قصائد من ديوانه « أزهرت شجرة الحديد». .. لكن أجمل شيء كان يشدني إلى الرجل هو حديثه، و كتابته، عن علاقة الحب التي كانت تجمعه بجوسلين زوجته وحبيبته ورفيقة دربه. كنت أرى في ذلك نسخة أخرى من علاقات الحب الانسانية الكبرى التي جمعت أدباء كبار برفيقات دربهم.. أراغون و الزا، سارتر و سيمون دي بوفوار، ومصدر الادهاش هنا ينبع من كون سيدة من العالم المتقدم، اثرت التضحية بملذات الدنيا لتظل مخلصة للرجل الذي أحبته، حتى وهو في أحلك ظروفه.

هذا الشريط من الذكريات وغيرها، أثاره عندي مشهد ماتيلد بانو وهي تتوج فرحتها بالفوز في الانتخابات التشريعية بأبيات فيها اشادة بالإنسان و بمحبة الإنسان بمعزل عن عرقه أو لونه.. و قلت في نفسي أخيرا إن السياسة بدون شعر لا معنى لها و لا قيمة و لا وزن و لا رائحة و لا طعم.. و أن السياسي الذي لا يقرأ الشعر، ولا يتذوق الأدب و الفن من الصعب اليوم أن يجد له مكانا حقيقيا في عالمنا الراهن...

(ملحوظة: رواية مجنون الأمل كان قد أعارني اياها أحد أصدقائي، و أعرتها بدوري لصديق آخر لم يعدها لي، و ما زلت إلى اليوم حين ألتقي بالصديق الأول يسألني قائلا: أين أضعت مجنون الأمل يا صاحبي؟ و أجيبه بدوري مازحا: لا تخش شيئا يا صديقي.. فلا يضيع أبدا من كان مجنون الأمل!!)

للتذكير حصل عبد اللطيف اللعبي سنة 2009 على جائزة الغونكور وهي أعلى جائزة أدبية بفرنسا عن مجموع أعماله الأدبية، وحصل على جوائز أخرى أيضا وله عشرات الأعمال الأدبية، رواية و شعرا، أهلته ليكون أحد أكبر أدباء و شعراء عالمنا اليوم، كتاباته و قصائده خير شاهد على عصرنا بهمومه و ماسيه وطموحاته وأحلامه، وقد ظل اللعبي في كتاباته مناصرا ومدافعا شرسا عن قضايا الإنسان المعاصر، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، منددا بالظلم بكافة أشكاله و مظاهره، وظل متشبثا بعمق بالكتاب الذي يقول عنه: الكتاب ملجئي الأمن وخيمتي الأخيرة.

زهرة حاكيمي:

من يريد النضال بجدية ضد اضطهاد النساء يجب أن ينظم نفسه في النضال من أجل الشيوعية وبناء مجتمع يستطيع فيه النساء والرجال العيش حياة إنسانية دون تمييز ودون اضطهاد.

تقديم

ضيفة هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي، هي الرفيقة زهرة حكيمي الكاتبة العامة للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي التي تم انتخابها في المؤتمر الوطني الثالث خلفا للرفيقة عتيقة الطعيف، وهي كذلك عضوة المكتب السياسي للحزب. نحاورها حول السياق الذي انعقد فيه المؤتمر ونتائجه والرهانات والتحديات المطروح مواجهتها خلال المرحلة المقبلة.

■ السؤال الأول : عقد القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي مؤتمره الوطني الثالث يومي 29 و30 يونيو 2024 بالرباط تزامنا مع الذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل الطبقة العاملة « حزب النهج الديمقراطي العمالي» ، انعقد المؤتمر في سياق له مميزات غير مسبوقة، كيف تنظرون لهذا السياق؟

● في البداية أشكركم رفاقي رفيقاتي على هذه الاستضافة بهذا العدد المزدوج لجريدة «النهج الديمقراطي»، والذي يتزامن مع إنجاح محطة تنظيمية مهمة بالحزب، والتي تهم القطاع النسائي الذي عقد مؤتمره الثالث تحت شعار «من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد» ، حيث تم تنظيم ندوة دولية افتتاحية للمؤتمر يوم 28 يونيو 2024 تحت عنوان «سبل تقوية التضامن مع نساء فلسطين والسودان»، عرفت نجاحا كبيرا وتتبعا مهما لأشغالها، تلتها في اليوم الموالي الجلسة الافتتاحية التي عرفت حضورا متميزا وذلك بقاعة «هيئة المحامين» بالرباط، تزامن هذا المؤتمر مع الذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة «حزب النهج الديمقراطي العمالي» الذي يستهدف المساهمة في تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال والتحرر من هيمنة التكتل الطبقي السائد والإمبريالية والصهيونية، وتوفير الشروط الضرورية لإرساء دعائم الدولة الاشتراكية، كما يتزامن هذا الحدث التنظيمي مع الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيس المنظمة الماركسية اللينينية «إلى الأمام»، انعقد المؤتمر كذلك في سياق دولي يتسم بتعمق الأزمة البنيوية للمنظومة الرأسمالية، ونهب المزيد من ثروات الشعوب وتكثيف استغلال العمال والعاملات، الذين واللواتي يتعرضون/ن للاضطهاد المضاعف، وكذا مع سياسة إذكاء الحروب والنزاعات في مختلف مناطق العالم، حيث تكون النساء أكثر ضحاياها.

أما على المستوى الإفريقي، هناك بروز نضالات شعبية تحررية ضد الهيمنة الامبريالية الفرنسية، خاصة في غرب أفريقيا حيث تلعب فيها النساء أدوارًا طلائعية، وكذا استمرار الحرب بين جناحي النظام العسكري الرجعي في السودان بدعم من الدول الامبريالية والمحاور العربية الرجعية بهدف إجهاض ثورة الشعب السوداني بقيادة قواه الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني، الذي نحييه على الدور الريادي لنسائه.

أما على المستوى العربي والمغاربي فهناك مواصلة كيان الاحتلال الصهيوني حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري وتجويع الشعب الفلسطيني، منذ 7 أكتوبر 2023، بدعم من الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية المطبعة، مما خلف الآلاف من الشهداء والشهيدات أغلبهم/ن الأطفال والنساء والشيوخ، وفي المقابل تصاعد صمود الشعب الفلسطيني البطل بقيادة مقاومته الموحدة التي قلبت موازين الصراع وواجهت المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي.

أما على المستوى الوطني، نلاحظ تأثير الأزمة البنيوية للنظام التبعي الذي رهن مستقبل الأجيال القادمة للدوائر المالية الامبريالية والارتماء في أحضان الصهيونية...مما لها من انعكاسات خطيرة على الطبقة العاملة وبشكل مضاعف على النساء العاملات والكادحات. يتسم السياق وطنيًا بتزايد منسوب القمع المنهج ضد الاحتجاجات القطاعية والمناطقية، عبر اعتقال نشطاء الحراكات الاجتماعية والصحفيين ونشطاء الرأي، وفي المقابل تصاعد المقاومة الشعبية وتنامي احتجاجات الفئات المتضررة في العديد من المناطق المهمشة بمشاركة نسائية واسعة (نساء فيكيك، عاملات

سيكوميك مكناس...)، الحراك التعليمي، نضالات طلبة كليات الطب والصيدلة.

■ السؤال الثاني: ما هي أهم النتائج السياسية والتنظيمية التي حققها المؤتمر؟

● أولًا ، لابد من الإشارة إلى الإعداد الجيد لهذا المؤتمر أدبيًا وتقنيًا، فعلى المستوى الأدبي سهرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للقطاع النسائي على إنجاز مشاريع أوراق جد مهمة تجلت في :

1 – التصور النظري للمسألة النسائية، يتماهى ومخرجات المؤتمر الوطني الخامس للحزب؛

2 – البرنامج السياسي والمطالب، الذي يتطلع إلى آفاق العمل داخل هذا القطاع الحيوي في الحزب؛

3 – ورقة حول التجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، تنسجم مع أهداف الحزب فيما يخص التقوية والبلترة والتصليب؛

4 – الهيكلة التنظيمية.

ثانيا، هذه الأوراق تمت مناقشتها في الفروع والجهات، وتمت المصادقة على مشاريعها بشكل ديمقراطي أثناء المؤتمر، لتصبح ملزمة لكل أعضاء وعضوات الحزب، حيث أفرز المؤتمر قيادة وطنية تتكون من 32 رفيقة ورفيق، ضمنهن/م 4 رفاق، هذه الأخيرة انتخبت مكتبًا وطنيًا يضم 11 رفيقة .

السؤال الثالث : ما هي أهم رهانات المؤتمر خلال الولاية القادمة، وما هي الوسائل الموجهة للرأي العام الوطني والدولي؟

● لدينا مطالب مرحلية مستمدة من البرنامج السياسي العام للحزب وهي :

• مطالب مرحلة التحرر الوطني: وتتجلى في النضال من أجل مجتمع علماني ينظم العلاقة بين الدولة والدين والفرد حيث يتم فصل الدين عن الدولة وعن السياسة ووضع التشريع في يد المجتمع، وأيضا النضال من أجل حرية العقيدة والحق في ممارسة الشعائر الدينية والعبادات واحترام المشاعر الدينية للجماهير الشعبية، وكذا النضال من أجل ضمان الحقوق للجميع وعلى قدم المساواة، ثم النضال من أجل التحرر من الاستغلال والهيمنة الامبريالية ومن الاضطهاد الذي عانت منه النساء منذ ظهور الطبقات.

• مرحلة التحرر الشعبي: تتضمن المطالب السياسية والمدنية للنساء (رفع التحفظات والإعلانات التفسيرية على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المصادقة على كل المواثيق التي توفر الحماية لها، إعمال مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية، مراجعة القانون التنظيمي الخاص بهيئة المناصفة، سن قانون أسري ديمقراطي علماني.... الخ)، والمطالب على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الشغل الكريم للنساء، المساواة في الأجور، مدونة شغل تتلاءم والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان،.....)، ثم مطالب مرحلة التقدم الاجتماعي (الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في السكن...).

الوسائل الموجهة للرأي العام :

انطلاقا من شعار المؤتمر، ندعو كل القوى الديمقراطية والتقدمية إلى المساهمة في بناء جبهة نسائية للنضال من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء خصوصا العاملات والكادحات منهن، ومن أجل فرض قوانين وتشريعات تضمن حماية النساء عبر سن قانون أسري ديمقراطي علماني مدني يجسد المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتغيير مدونة الشغل لقصورها عن ضمان تأمين الحقوق الشغلية للعمال والعاملات وحماية النساء من الاستغلال والاضطهاد والعنف والتحرش في أماكن العمل، والنضال ضد كل التشريعات والقوانين المجحفة في حق النساء،

وانسجاما مع السيرورة الرابعة التي تتضمنها أطروحة المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي وهي : سيرورة بناء أممية ماركسية، فإننا في القطاع النسائي للحزب ننخرط بقوة في دعم نضالات الطبقة العاملة والحركات الاجتماعية في الدول الامبريالية ودعم نضالات حركات مناهضة للامبريالية والعولمة، ودعم ومساندة نضالات الشعوب وحركات التحرر العالمية.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن تحرر النساء رهين بتحرر المجتمع، وتحرر المجتمع رهين بدوره بتحرر النساء، وعلى الرفاق والرفيقات استبطان هذه العلاقة الجدلية، والانخراط فيها بجدية وحزم ليتحرر المجتمع بنسائه ورجاله.

■ كلمة أخيرة وهي لا يمكن فصل النضال من أجل الشيوعية عن النضال من أجل تحرر النساء، وأن كل من يريد النضال بجدية ضد اضطهاد النساء يجب أن ينظم نفسه في النضال من أجل الشيوعية وبناء مجتمع يستطيع فيه النساء والرجال العيش حياة إنسانية دون تمييز ودون اضطهاد.

السودان:

المهام العاجلة أمام حركة الجماهير

في ظل استمرار الحرب الكارثية وفشل أطرافها في تحقيق أهدافهم المعلنة. وهنا لا نعني فقط طرفي الحرب لكن كل من يقف خلف هذه الكارثة التي تحيق ببلدنا من القوى الداخلية والخارجية وبشكل خاص القوى الاقليمية.

وفي إطار ما يجري خارجياً من تصاعد وتزايد للقاءات والمؤتمرات والمبادرات العالمية والاقليمية والدعوات المتشابهة لإيقاف الحرب وحماية المدنيين وانسياب المساعدات الانسانية يبقى دور القوى المدنية بشكل عام وقوى الثورة بشكل خاص مهماً للغاية في العمليات التي تجري داخلياً وخارجياً.

من الواضح والمعلوم وجود ضعف عام وشروخ في سلطتي الأمر الواقع، فقد برزت في الفترة الأخيرة تناقضات واضحة داخل قيادات اللجنة الأمنية فيما بينها، وبينها وبين قيادات حركة الاخوان المسلمين ويكفي ما اعلنته التسريبات المقصودة. يصاحب ذلك الإقالات والتعيينات الجديدة في صفوف الدعم السريع. هذا الضعف في صفوف القوى المتحاربة لا بد أن يدفع بهم للاستجابة للضغوط الخارجية والانخراط إن عاجلاً أم آجلاً في المفاوضات التي تقود إلى تسوية تتضمن وقف الحرب وانسياب المساعدات الانسانية وتمهد الطريق لشراكة جديدة بين طرفي الحرب والقوى المدنية المنخرطة منذ البداية في عملية التسوية التي تستهدف حماية مصالح البرجوازية الطفيلية المحلية والقوى الدولية والاقليمية، وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية بما يسمح بالافلات من العقاب لطرفي الحرب مع تغيير متوقع في الوجوه التي تشارك في تنفيذ وقيادة برنامج التسوية من جديد.

هذا التحدي امام قوى الثورة والتي تضم لجان المقاومة والطوارئ وقوى التغيير الجذري والجبهة النقابية وممثلي معسكرات النزوح في دارفور ومنظمات المجتمع المدني الرافضة للتسوية السياسية، يتطلب اسراع هذه القوى في حسم مواقفها والسير في طريق وحدة العمل والنضال لتحقيق برنامج الحد الأدنى الذي يضمن ايقاف الحرب ووقف معاناة المواطن وانتزاع حقوق الجماهير وتقديم كل من أجرم في حق الشعب إلى محاكم عادلة وإقامة السلطة المدنية الديمقراطية الكاملة.

الوصول إلى هذه الأهداف رغم ظروف الحرب ومعاناة الناس يمكن تحقيقه، اعتماداً على إمكانيات قوى الثورة واستناداً إلى تجاربها وتاريخها النضالي، والمعروف أن تحقيق الديمقراطية بالسودان استند منذ البدايات الأولى إلى النضال من قاعدة المجتمع.

تعيش البلاد ظروفاً متفاوتة تحت سلطة مليشيا الدعم السريع، لا زالت الجماهير تئن تحت وطأة انعدام الأمن والحق في الحياة ولكن ورغم كل المضايقات وعمليات النزوح والجماهير تحاول استعادة حركتها وممارسة حياتها تحت الظروف الصعبة. وفي بقية أرجاء السودان ووجود هامش واسع من الحريات تتحرك القوى المعادية للحرب بحرية أكبر وتتقدم في كل مدينة وقرية حسب الامكانيات والمقدرات المتوفرة.

وقوى الثورة وحزبها تستفيد من تجارب الماضي في نشاطها المثابر وتتطلع لدراسة الواقع الجديد الناتج عن عمليات النزوح واللجوء وأثر ذلك على مناحي الحياة بشكل عام ،وتدريجياً تستطيع هذه القوى تفهم واستيعاب متغيرات الواقع في المدن والقرى والتعامل معها بالأساليب الملائمة في التعبئة والتنظيم لحركة جماهيرية فعّالة مشاركة في النضال لإيقاف الحرب واستعادة الثورة.

#كلمة__الميدان: 4205،، الثلاثاء 15 يوليو 2024م.

بلاغ اخباري للرأي العام حول تطورات الحراك الشعبي بفكيك

عقد الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان ، والتنسيقية المحلية للترافع عن قضايا واحة فجيج، اجتماعا تواصليا يوم الإثنين 8 يوليوز 2024، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، بحضور ممثلين من الكتابة التنفيذية للائتلاف ، ولجنة متابعة ملف تدبير المياه بفجيج، ويأتي اللقاء دعما للحركة الاحتجاجية التي تخوضها ساكنة فجيج ، منذ ما يقرب من تسعة أشهر، وذلك بهدف التعريف بمطالبهم الاجتماعية، المتمثلة في رفض قرار تفويت قطاع الماء الصالح للشرب، لفائدة الشركة الجهوية متعددة الخدمات.

وهو التواصل المستمر مع كل الهيئات الحقوقية ، والفعاليات المدنية والنقابية والسياسية، التي تؤازر الساكنة، وتؤكد على حقها في التظاهر السلمي من أجل مطالبها المشروعة، الرامية إلى إبقاء مرفق الماء خدمة عمومية واجتماعية، ومنع تحويلها إلى مصدر ربح ، وذلك لضمان ديمومة المنظومة الواحية وتوازنها الاقتصادي والديمغرافي، وموروثها الثقافي، وحفاظا على القدرة الشرائية الضعيفة للساكنة المحلية.

وقد كان اللقاء مناسبة لتسليط الضوء، على مختلف المحطات الأخيرة التي شهدتها الواحة، حيث لا زالت مدينة فجيج تعيش على وقع الاحتجاج، ضد قرار تفويت قطاع الماء الشروب لشركة الشرق للتوزيع ، و هو الحراك الذي اتسم بكونه :

● انخرطت فيه معظم الساكنة نظرا لمشروعية ما تطالب به، وهو الحق ، في الحفاظ على مواردها المائية التي تعتبر مكسبا توارثوه عن الأجداد.

● سلميته المتمثلة في رقي الأشكال الاحتجاجية، ما جعله يستمر لما يزيد عن ثمانية أشهر ، من دون أدنى .حادث او اصطدام يذكر.

● قوة وذكاء التأطير وطول النفس الذي تميزت به التنسيقية المحلية ،للترافع على قضايا مدينة فجيج.

وعليه يمكن تقسيم حراك فجيج إلى اربع محطات :

● المحطة الأولى : وهي محطة خروج المكتب المسير عن المقاربة التشاركية مع الساكنة ،والتصويت على الانضمام للشركة في جلسة استثنائية، شابتها العديد من الخروقات القانونية.

● المحطة الثانية : وهي محطة المعركة القانونية ، ما بين المكتب المسير، والمستشارين الرافضين للشركة ، المطالبة بإجراء دورة ، استثنائية للانسحاب من الشركة والدعوة القضائية لدى المحكمة الإدارية.

● المحطة الثالثة : وهي محطة الانفتاح على الإعلام المستقل والهيات الحقوقية والسياسية والفرق البرلمانية. وتأسيس اطارات وطنية ودولية داعمة للحراك ولمطالبه العادلة والمشروعة، كان لها الفضل الكبير، في إخراج صوت حراك فجيج إلى كل الأوساط الرسمية وشبه الرسمية .

● المحطة الرابعة : وهي محطة ما بعد استقالة الأعضاء الرافضين وتعيين لجنة تصريف الأعمال.

هذا، وفي إطار اللقاءات التشاورية للتنسيقية المحلية للترافع عن قضايا مدينة فجيج ، والنابعة من صلب المقاومة الشعبية، للتعبير عن رفض تفويت تدبير قطاع الماء للشركة المجهولة الاسم «مجموعة الشرق للتوزيع»، واحتجاجهم المتواصل والمنتظم تنديدا على الصيغة الملتوية والملتبسة التي تمت بمقتضاها عملية التفويت،

وتجدر الإشارة، وبالرغم من المغالطات التي جاءت على لسان بعض الممثلين سواء من مكتب المجلس الجماعي لفكيك ، أو من قبل المسؤولين الإقليميين والجهويين خلال لقاءات إعلامية أو تواصلية، أو لجوء السطات الى المقاربة الأمنية من خلال اعتقال الناشط الحقوقي محمد البراهمي المعروف ب « موفو» والحكم عليه ب 9 أشهر سجنا نافذة، والحكم على السيدة فاطمة زايد ب 6 أشهر موقوفة التنفيذ، إلا أن المعركة لازالت مستمرة وبالتفاف قوي من طرف العديد من الفعاليات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي حتى إسقاط الانضمام إلى مجموعة الجماعات الترابية الشرق للتوزيع..

و في ختام هذا اللقاء التواصلي، عبر الإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان مجددا عن:

1- دعمه الكامل لساكنة فكيك في حراكها الحضاري ، الذي تخوضه منذ ثمانية أشهر من أجل حق تدبير شؤونها بكل حرية وشفافية، خدمة لمصالح المواطنات والمواطنين، وكذلك دعمه لحقها المشروع في التظاهر السلمي .

2- تحاياه الحارة لساكنة فكيك على صمودها دفاعا عن مطالب سكان الواحة العادلة والمشروعة

3- مطالبته مجددا بإطلاق سراح الناشط الحقوقي محمد البراهمي المعروف ب « موفو» ،وإسقاط المتابعة في حقه ،وحق الناشطة فاطمة زايد وبوضع الدولة حدا للاعتقال السياسي ، بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين، من معتقلي الرأي والصحفيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان ، ومناهضي التطبيع والمدونين، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ومناضلي الحراكات والإحتجاجات الإجتماعية وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف...

■ الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان
والتنسيقية المحلية للترافع عن قضايا واحة فجيج
12 يوليوز 2024

من وحي الاحداث

مياه فجيج ليست للبيع لا للشركة

التيتي **الحبيب**

في يوم 14 يوليوز 2024 قام وفد من حزب النهج الديمقراطي العمالي بزيارة تضامن ومساندة لحراك فجيج. وكان لنا عظيم الفخر والاعتزاز بالاستقبال الأخوي الذي خصتنا به تنسيقية الحراك.

كان لقاءً مفيدًا لنا نحن أعضاء الوفد، لأننا اطلعنا على مجريات الحراك وعناصر الملف من مصادر مسؤولة، ولها شرف ومسؤولية تحمل قيادة الحراك. استمعنا للمرافعة والدفاع على ساكنة فجيج من دون تحيز أو الانتصار لمصالح فئوية أو جزئية. حضر تاريخ المنطقة وتضحيات أهالي فجيج الكرماء والكريمات، الأحرار والحرات.

اليوم فجيج في حاجة إلى الإسناد، ورد الجميل لها ولساكنتها وعلى رأسها الحفاظ على الواحة بالحفاظ على سبب وجودها وهو الماء. هذا الماء الذي اعتبرته التنسيقية سبب وجود الإنسان بفجيج وليس العكس. وكل مساس بهذا المنبع للحياة هو إعدام لواحة فيجيج، وإفراغ لها من أهلها وساكنتها التي عمرت وعاشت في هذه الواحة منذ العشرات من القرون، وساهمت في صنع تاريخ المغرب القديم والمعاصر.

إن ملف الماء بفيجيج له خصوصية قلما توفرت في جهات أخرى من المغرب. على قاعدة التعامل واستغلال الماء من طرف أهل فيجيج نشأ نمط عيش له فرادته، كان من أبرز وأهم خصلة وهي اقتصاد الندرة والتعامل العقلاني مع مصدر الحياة وهو الماء. وفي هذا الإطار يمكن الجزم بكثير من اليقين والموضوعية، بأن اقتصاد الماء له خبراء في فيجيج وقد يتعلم منهم خبراؤنا واقتصاديونا الكثير.

وجهت الدولة نظرها إلى هذا المرفق وقررت معالجته مركزيا، وانطلاقا من قاعات الاجتماع المكيفة في الرباط سواء في الوزارات أو مجلس البرلمان من دون أن تستحضر خصوصيات واحة فيجيج وتاريخ فيجيج ومستقبل هذه المنطقة المهمة على جميع الأصعدة. إن المعالجة البيروقراطية للحكومة لقضية مياه فيجيج ومسألة الأرض بهذه الواحة هي معالجة عقيمة تقنوقراطية جاهلة بالخصوصيات، وتفتقر للحكمة التي يجب استحضارها لما تكون الساكنة بجميع فئاتها وعلى رأسها الكادحون والفقراء. إنه من الأخطاء السياسة الجسيمة بل هي من أنواع الظلم الاجتماعي المسلط على فيجيج؛ هذه السياسة التي تريد خوصصة الماء بفيجيج وتفويته لشركة خاصة. إنه الإمعان في الانتقام من ساكنة فيجيج واستمرار لسنوات التهميش وما سمي بالجمر والرصاص.

فعوض أن ترفع الدولة يدها وتكف عن التضييق على ساكنة فيجيج، ها هي تخطط إلى تهجير الساكنة وطردها من موطنها الطبيعي. لكن إرادة الساكنة عبرت عن نفسها بوضوح وجلاء وتلك خصلة أهل فيجيج لما يعبرون عن موقفهم، فهم يفعلون ذلك بكل وضوح وشجاعة. لقد رفضوا بيع مياه فيجيج وقالوا بصوت واحد ومتضامن لا للشركة. فيجيج اليوم تتعرض لأكبر امتحان في وجودها لما تريد الحكومة بيع مياهها وتفويتها لشركة القطاع الخاص.

فيجيج في حاجة اليوم إلى هبة كل الأصوات الحرة، للدفاع عن خصوصياتها وعن نمط العيش التشاركي الذي أبدعته الساكنة منذ عدة قرون. الماء ثروة خاصة بساكنة الواحة ولا دخل لأية جهة في التصرف فيه. الماء مصدر الحياة والعيش لساكنة فيجيج ولا حق لأي كان بأن ينتزعه منهم. لا للشركة وكل التحايا والتقدير لأهلنا بفيجيج الصامدة بالأمس واليوم وغدا.